الأمم المتحدة S/PV.6341

مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣٤١**

الأربعاء ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة إيسبنوزا كانتيانو/السيد هيلر/السيد بوينتي	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيد موريتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد وانغ مين
	غابون	السيد إيسوزي – نغوندي
	فرنسا	السيد أرو
	لبنان	السيدة زيادة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	نيجيريا	السيد لولو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الأطفال والتزاع المسلح

تقرير الأمين العام (S/2010/181)

رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة (S/2010/314)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

10-40743 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأطفال والتراع المسلح

تقرير الأمين العام (S/2010/181)

رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة (S/2010/314)

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أذربيجان والأرجنتين وأستراليا وإسرائيل وأفغانستان وألمانيا وإندونيسيا وإيطاليا وباكستان وبلجيكا وبيرو وتايلند وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وجورجيا وسري لانكا وسلوفينيا وسويسرا وسيراليون وشيلي والعراق وفنلندا وفييت نام وقطر وكازاخستان وكرواتيا وكندا وكوستاريكا وكولومبيا وليختنشتاين وميانمار ونيبال ونيوزيلندا والهند وهنغاريا وهولندا واليمن، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس.

وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيسة، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، التي صدرت بوصفها الوثيقة S/2010/316 ونصها كما يلي:

”يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن أن يوجّه، جريا على عادته، دعوة إلى المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في اجتماع مجلس الأمن الذي سيعقد يوم الأربعاء ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ فيما يتعلق بالبند المعنون ”الأطفال والتراع المسلح“ وتسجيل اسمه في قائمة المتكلمين فيه“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين للاشتراك في الجلسة وفقا للنظام الداخلي والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والسيد أتول كهاري، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، والسيدة هيلدا فرافيورد يوهنسون، نائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والسيدة مانجو غورونغ.

تقرر ذلك.

كما أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من سعادة السيد بيدرو سيرانو، يطلب فيها دعوته، بصفته رئيسا بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وإذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه

دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت لسعادة السيد بيدرو سيرانو.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد سيرانو إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/181، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح، وإلى الوثيقة S/2010/314، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، يحيل فيها ورقة مفاهيم بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أقول إنه يشرفني عظيم الشرف، بصفتي وزيرة خارجية المكسيك، أن أكون هنا اليوم لترؤس هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع الهام جدا بالنسبة لنا جميعا. أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على الدعم الذي قدموه إلى المكسيك طوال مشاركتها في أعمال المجلس وبخاصة خلال توليها رئاسة المجلس هذا الشهر.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطات إعلامية يقدمها السيدة راديكا كوماراسوامي، والسيد أتول كهاري، والسيدة هيلده فراجفورد يوهنسون، والسيدة مونجو غرونغ.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كوماراسوامي.

السيدة كوماراسوامي (تكلمت بالإنكليزية): أود مرة أخرى أن أشكر حكومة المكسيك على توليها رئاسة هذه المناقشة الهامة بشأن الأطفال والتراع المسلح. ووجودكم هنا اليوم، سيدتي الوزيرة، يرتقي بمستوى المناقشة وكلماتكم توفر إطارا للمداولات الجدية التي يجب أن تجرى بعد ذلك.

ومنذ التقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح (S/2009/158)، أحرزنا بعض التقدم الذي يمكن قياسه في مجالات هامة. واتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، الذي يجعل الآن العنف الجنسي ضد الأطفال وقتل الأطفال وتشويههم مخالفة للقانون الدولي سببا للإدراج في قوائم مرافق تقرير الأمين العام. وهذه الممارسة للتسمية والفضح، إلى جانب احتمال فرض جزاءات على المعنين في الانتهاكات، أدت إلى اقتناع الأطراف بوقف سلوكها البغيض وينبغي أن تمنع الآخرين من ارتكاب الجرائم في المستقبل. ولا بد من استخدام الصوت الجماعي للمجلس، مع الاسترشاد بالدافع الأخلاقي المشترك للإنسانية نحو حماية أطفالها، لنبذ من يرتكبون الأعمال البشعة ضد الأطفال وقت الحرب.

ولا يمكنني أن أؤكد بما فيه الكفاية على مدى أهمية هذا الأمر. فقبل فترة لا تزيد على أسبوعين، كنت في غولو، بأوغندا، حيث التقيت بفتاة تسمى أغنيس كانت قد هربت من فورها من جيش الرب للمقاومة. وفرت مع طفل رضيع إثر حمل ناجم عن اغتصاب خوفا على حياتها وحياة طفلها عندما تفرق جيش الرب للمقاومة وأعاد التجمع في جميع أنحاء المنطقة. وكان يتعذر عليها التعبير عن نفسها. فأعوام من إساءة المعاملة حطمت معنوياتها. ولا يمكننا أن نتجاهل أغنيس وأمثالها. وقرار المجلس بجعل العنف الجنسي وقتل الأطفال وتشويههم سببا لإدراج مجلس الأمن لها في قائمة الجزاءات يشكل الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح.

ويتطلب منا قرار المجلس بتوسيع المعايير المحددة للإدراج في القائمة أن نزيد تطوير طرائقنا وممارساتنا لجمع

المعلومات الموثوقة ولتوجيه الميدان فيما يتعلق بخطط العمل. وخلال الأشهر القليلة الماضية، ظل مكتبي يعمل مع السيدة باتريشيا سيلرز، التي أضفت خبرتها الواسعة مع كلتا المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغسلافيا ورواندا زخما جديدا للمناقشات بشأن خطط العمل. وهي تقوم، بالتشاور الوثيق مع شركاء الأمم المتحدة، بوضع نماذج لخطط العمل بشأن قتل الأطفال وتشويههم وبشأن العنف الجنسي ضد الأطفال. ويسرني أن أقول إنها تستكمل إعداد مرشد للميدان بشأن القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، وهو سيؤدي إلى تعزيز الرصد والإبلاغ بشأن المعيارين المحددين للإدراج في القائمة. وفيما يتعلق بالعنف الجنسي على وجه الخصوص، أرحب بتعيين السيدة مارغوت والستروم، الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع، ويسرني أن أبلغ بأننا بالفعل نعمل بصورة وثيقة وننظر في وضع استراتيجيات مشتركة. وأنا أتطلع إلى تعاون مثمر.

إن الأطراف المدرجة في تقرير الأمين العام يمكن رفعها من القائمة إذا أبرمت خطة عمل مع الأمم المتحدة. كما أننا أحرزنا نجاحات ملحوظة فيما يتعلق بصياغة خطط العمل التي طلب إعدادها مجلس الأمن. وفي إطار مثل خطة العمل تلك، أفرج الحزب الماوي في نيبال عن ٣ ٠٠٠ قاصر تقريبا في عملية غير عادية عملت فيها الأمم المتحدة بأسرها بوصفها كيانا واحدا. فمكتبي وبعثة الأمم المتحدة في نيبال ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فضلا عن الشركاء الوطنيين لهذه الأطراف، عملت معا بصورة وثيقة لتأمين الاتفاق وتنفيذ شروط الإفراج.

وكانت هذه لحظة مهمة للأمم المتحدة في نيبال. فقد تم تحديد هوية الأطفال وتسجيلهم وإعادتهم إلى ديارهم. وفي الوقت الحاضر، يقوم شركاؤنا لحماية الأطفال بمتابعة هؤلاء الصبيان والفتيات في قراهم لضمان إدراجهم في عملية إعادة الإدماج. وفي وقت لاحق صباح هذا اليوم، سيسمع المجلس من مانجو، وهي فتاة نيبالية اختطفتها القوات الماوية وهي في سن ١٣ عاما وبقيت معها لفترة عامين. ومنذ الإفراج عنها، أعادت بناء حياتها وهي نموذج للأطفال الآخرين. وقطعت مانجو مسافة طويلة لتحكي لنا قصتها بحيث لا تتكرر تجربتها في أي جزء من أجزاء العالم.

كما أن جبهة مورو الإسلامية في الفلبين أبرمت خطة عمل مع الأمم المتحدة. وتم الاتفاق على الشروط وتحديد الأنشطة. والتحدي الرئيسي الماثل أمامنا الآن هو المساعدة في إعادة إدماج هؤلاء الأطفال. وما لم نوفر المساعدة للأمم المتحدة في الفلبين لتأمين الالتحاق بالمدارس أو التدريب في مجال كسب العيش، فإن هؤلاء الأطفال سيعاد تجنيدهم أو ستغريهم جهات غير سلمية أخرى. والأمر البالغ الأهمية هو أن يرقى المجتمع الدولي إلى مستوى المسؤولية ليمنح هؤلاء الأطفال مستقبلا أفضل. وأناشد جميع الدول الأعضاء الممثلة هنا تقديم الدعم لعملية إعادة الإدماج. كما أدعو آلية وقف إطلاق النار القائمة في ميندناو إلى إدراج رصد انتهاكات حقوق الأطفال في الأنشطة الواقعة في نطاق ولايتها.

وفي السودان، تم إحراز بعض التقدم. ففي الشهر الماضي، مضينا قدما في دارفور بشأن التزامات جيش تحرير السودان/الإرادة الحرة وجيش تحرير السودان/أبو القاسم بالإفراج عن الأطفال ومنح الأمم المتحدة إمكانية الوصول بدون عائق لأغراض التحقق. ويشمل اتفاق وقف إطلاق النار بين حركة التحرير والعدالة وحكومة السودان أحكاما رئيسية محددة للإفراج عن الأطفال، وهو يعكس الأولية والالتزام نحو الأطفال من جانب الطرفين. وأدعو إلى أن تشمل جميع اتفاقات إطلاق النار أو السلام في المستقبل أحكاما لحماية الأطفال. كما أبرمت الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان هذا العام خطة عمل

للإفراج عن الأطفال المرتبطين بقواتها. ومرة أخرى، يتحمل الشركاء في حماية الأطفال المسؤولية عن إنجاح عملية إعادة الإدماج هذه.

وبالرغم من هذه النجاحات، ما زال هناك العديد من التحديات. ففي التقرير المعروض على المجلس (S/2010/181)، أبرز الأمين العام قائمة لأكثر المعنين في الانتهاكات الذين ظلوا مدرجين في مرفق تقاريره لفترة الخمس سنوات على الأقل. وبوصفي صوت الأمين العام المستقل لصالح الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، فإن من واجبي أن أحث هذه الهيئة على المضي قدما بشأن اتخاذ إجراء ضد هؤلاء المنتهكين. وفي هذا الصدد، يدعو القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) إلى التعاون الوثيق فيما بين لجان الجزاءات التابعة للمجلس. وتحلت لجنة الجزاءات المعنية بجمهورية الكونغو الديمقراطية ببعد النظر لتشمل الجرائم المرتكبة ضد الأطفال بوصفها سببا للإدراج في قائمة الجزاءات، وأنا أدعو لجان الجزاءات الأخرى أيضا إلى النظر في العمل على هذا النحو. وتشرفت بمخاطبة لجنة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبتقديم الشكر لأعضائها على استماعهم بتأن لتوصياتنا. وأنا أتطلع إلى مشاركة أعمق مع لجان الجزاءات المعنية الأخرى.

وبعد هذا القول، فإننا أيضا بحاجة إلى المضي قدما نحو وضع الآليات المناسبة للتعامل مع العدد الكبير من الأطراف المدرجة في مرافق تقارير الأمين العام، التي لا تغطيها لجان الجزاءات. ويحدوني الأمل في أن يزيد المجلس تركيزه على هذه المسألة حتى لا يحس مرتكبو الانتهاكات بأي تردد من جانب المجلس في إخضاعهم للمساءلة بشكل كامل. وبعد جميع هذه الجهود النبيلة التي بذلتها هذه الهيئة، ينبغي ألا ينظر إلى مجلس الأمن بوصفه جزءا من حلقة الإفلات من العقاب.

وتم إدراج العديد من الأطراف في تقارير الأمين العام بسبب تجنيدها واستخدامها للأطفال وارتكابها للعنف الجنسي ضد الأطفال وقتل الأطفال وتشويههم. والأغلبية الساحقة من هذه الأطراف من غير الدول، وهي بحاجة إلى إبرام خطط عمل مع الأمم المتحدة من أجل رفعها من القائمة. ونحن نحث الحكومات على تأييد هذه العملية لخدمة أفضل مصالح الأطفال بوصفها ضرورة إنسانية نحو إنقاذ حياة الأطفال. وبدون إمكانية إقامة حوار مع الأطراف من غير الدول بشأن خطط العمل، ستكون فرص الإفراج عن الأطفال ضئيلة للغاية.

وفي الأوقات الأخيرة، برزت أيضا مسائل جديدة فيما يتعلق بالأطفال والصراع المسلح. والمسألة الأولى هي النمط المتزايد على الدوام للهجمات على المدارس. وأصبح هذا ظاهرة مزعجة للغاية وتقتضي الاهتمام العاجل. وظلت منظومة الأمم المتحدة دائما تجادل بأن الأطفال والمدارس ينبغي أن تكون مناطق للسلام. وبدلا من ذلك، تستهدف المدارس نفسها بشكل متزايد. وأصبحت غرف الدراسة، التي كانت في وقت ما حيزا مقدسا، مكانا للخوف. ومن الأهمية بمكان أن نتصدى لهذه الأزمة بصورة فعالة، وأن نعمل مع المجتمعات المحلية حتى لا يتعرض الأطفال، وبخاصة الفتيات، للخطر ولا يحرمون من حقهم في التعليم أثناء الصراع وبعده.

كما أننا نكتشف استخدام المزيد والمزيد من الأطفال لأغراض الاستخبارات العسكرية من جانب مختلف القوى والجماعات المسلحة في جميع أرجاء العالم. ومؤخرا، ظللنا نعمل في الدعوة الثنائية ضد هذه الممارسة في عدد من الحالات. وينبغي تسليم الأطفال للمؤسسات والشركاء العاملين في حماية الأطفال في ظرف ٤٨ ساعة من اختطافهم. وهذا أمر بالغ الأهمية. فتعريض الأطفال للخطر

أو إخضاعهم للاستجواب المطول لن يؤدي سوى إلى زيادة صعوبة إعادة إدماجهم السليم في مجتمعاتهم.

ونشعر بقلق متزايد إزاء الطابع المتغير للحروب في أجزاء مختلفة من العالم وما يمثله ذلك من تحديات صعبة لشركائنا في حماية الأطفال. ففي بعض الحروب، نجد أن الأطفال يُستخدمون لتنفيذ تفجيرات انتحارية؛ وحدثت سبع حالات من هذا القبيل في أفغانستان وعدة حالات في العراق في عام ٢٠٠٩. وتشكل الهجمات على المدارس ومنع وصول المساعدات الإنسانية، دون احترام لحيادية الجهات الفاعلة الإنسانية، معضلة كبيرة أيضا. وقد شرعنا للتو في استكشاف كيفية معالجة هذه الظاهرة استكشافا كاملا. وليست لدينا أجوبة حتى الآن.

كما أن لمكافحة التمرد صعوباتها. فعدد الأطفال الذين يقتلون في عمليات القصف الجوي والهجمات التي تنفذ بواسطة طائرات بلا طيار أمر يثير بالغ القلق. وقد أتيحت لي الفرصة لمقابلة الجنرال ماكريستال، قائد القوات الدولية في أفغانستان، الذي أكد لي أن حماية المدنيين هي جزء هام من الاستراتيجية العسكرية في أفغانستان وشرح التدابير المتخذة لتقليل الخسائر المدنية إلى حدها الأدنى. ومع ذلك، ما زال الأطفال يموتون وفي عام ٢٠٠٩ قتل ١٣٧ طفلا أفغانيا في عمليات القصف الجوي وحدها. ونثني على الخطوات التي اتخذت مؤخرا بهذا الخصوص، ولكننا نود أن نقنع جميع الأطراف الفاعلة بأن اليقظة ضرورية وأنه يجب تفادي قتل الأطفال أيا كان الثمن.

وختاما، لقد مرت ١٠ أعوام على اعتماد البروتوكول الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. وقد بدأ مكتبي، إلى جانب شركائنا، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حملة ”القضاء نهائيا على تجنيد الأطفال دون سن ١٨“ بهدف تحقيق التصديق العالمي على البروتوكول. وسأقرع أبواب من لم يوقعوا البروتوكول ولم يصدقوا عليه وسأشجع من صدقوا عليه على مخاطبة جيرانهم. ويمثل التصديق العالمي علامة على وجود توافق آراء أخلاقي دولي – وهو توافق ضروري لجعل القوانين والقواعد التي تحمي الأطفال من التجنيد غير القانوني أكثر قوة.

ومما يثلج صدري في عملي مع هذا المجلس، وجود إرادة سياسية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل ذات الصلة بالأطفال. وهذا التوافق في الآراء هو الذي يمكننا ويشجعنا، في الميدان وفي المقر، على العمل بشجاعة وهمة في سبيل حماية الأطفال.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيدة كوماراسوامي على بيانها وعلى المعلومات التي قدمتها لنا وأقدر العمل الذي تقوم به. ونشجعها على المضي قدما بنفس الإخلاص والحماس.

أعطي الكلمة الآن للسيد أتول كهاري.

السيد كهاري (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوة إدارة عمليات حفظ السلام إلى الاشتراك في هذه المناقشة الهامة. وإنه لشرف كبير لي أن أخاطب مجلس الأمن بشأن المسألة الشديدة الأهمية المتعلقة بحماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

لقد أدرج اتخاذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) حماية الأطفال بقوة في جدول الأعمال المتعلق بالسلام والأمن. وفي ظل اتخاذ مجلس الأمن لما مجموعه سبعة قرارات، فإن مسألة الأطفال والصراع المسلح هي دون شك واحدة من المسائل التي ركز عليها مجلس الأمن في العقد الماضي. ومع ذلك، ما زال الأطفال يقعون ضحايا في حالات الصراع في أنحاء العالم وانخراطنا المستمر مطلوب بشأن هذه المسألة الحيوية. وفي هذا الصدد، وبالنسبة لإدارة عمليات حفظ السلام، فإن

إدراج أحكام محددة لحماية الأطفال في ولايات عمليات حفظ السلام وما يرتبط بذلك من نشر مستشارين لحماية الأطفال في عمليات حفظ السلام يساعدنا في متابعة تنفيذ الجوانب الرئيسية لقرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والصراع المسلح.

تواصل إدارة عمليات حفظ السلام بالتعاون مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح واليونيسيف، تعزيز أنشطتها لحماية الأطفال المتضررين من الصراعات في البلدان التي تنتشر فيها بعثات لحفظ السلام. واليوم، فإن لدينا مستشارين لحماية الأطفال في تسع عمليات لحفظ السلام. وفي العام الماضي، أنشأنا جهة تنسيق في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والجهود جارية لتعزيز وجودنا المتعلق بحماية الأطفال في أفغانستان مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

ويواصل مستشارو حماية الأطفال الإسهام بشكل مباشر في تحديد أولويات البعثات وصياغة السياسة العامة لها ويعملون على كفالة معالجة الشواغل ذات الصلة بالأطفال المتضررين من الصراعات معالجة كافية في جميع أنشطتنا عن طريق تعزيز التعميم والرصد والإبلاغ والتدريب والدعوة. ونعتقد أن من الهام جدا تعزيز نشر مستشارين لحماية الأطفال في كل مكان يكون فيه الأطفال متضررين بشكل كبير من الصراع.

وعلى المستوى السياسي في الميدان، تجري بعثات حفظ السلام حوارا مع أطراف الصراعات بغية إعداد خطط عمل لإنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال المتضررين من الصراع المسلح والتصدي لها. كما أننا نتولى المتابعة بشأن التعهدات التي حصلت عليها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح خلال زياراتها الرفيعة المستوى ومهام الدعوة التي تضطلع بها. ويجري القيام بهذا النشاط ذي الأولوية يدا بيد مع اليونيسيف والأعضاء الآخرين في أفرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ على المستوى القطري والتابعة للأمم المتحدة.

وأحرزنا، مع الأطراف الأخرى الفاعلة المعنية بحماية الأطفال، تقدما كبيرا بهذا الخصوص. وفي نيسان/أبريل، أفادت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بأن جيش تحرير السودان/أبو القاسم أصدر أمرا قياديا، يحظر تجنيد الأطفال وتعبئتهم واستخدامهم. وجاء ذلك بعد اجتماع بين العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور واليونيسيف والجماعة المسلحة لمناقشة وضع خطط عمل عقب التعهد الذي قدمته الجماعة للممثلة الخاصة للأمين العام خلال زيارتها للسودان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

والجهود مستمرة للاتصال بالجماعات المسلحة للحصول على تعهدات منها بوضع خطط عمل وتنفيذها لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال. ويوم أمس، ١٥ حزيران/يونيه، قدم جيش تحرير السودان/فصيل الإرادة الحرة تعهدات أيضا بإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم وأصدر أمرا قياديا بهذا المعنى. وفي تشاد في الأسبوع الماضي، وقعت حكومات بلدان المنطقة، بما فيها حكومات تشاد والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر ونيجيريا والسودان، إعلان نجامينا الذي يشدد على الحاجة إلى أن تنهي القوات المسلحة تجنيد الأطفال واستخدامهم.

وعلى المستوى التنفيذي، يمثل رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال والإبلاغ عنها أولوية مستمرة. وفي الوقت الحالي، تشارك إدارة عمليات حفظ السلام في ترؤس خمس آليات للرصد والإبلاغ تابعة لأفرقة عمل على المستوى القطري. ونولي أهمية كبيرة لعملية آلية الرصد

والإبلاغ باعتبارها أمرا حيويا للتشجيع على المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال وتعزيز الاستجابة العامة لاحتياجات الأطفال في حالات الصراع.

وبعد اتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) مؤخرا، فإننا نعمل على تحسين جمع معلومات دقيقة في الوقت المناسب مع التحقق من صحتها عن طريق تعزيز القدرات والموارد الأخرى للرصد داخل عمليات حفظ السلام. والأمر الأهم هو أننا نستكشف سبل تحسين إبلاغنا عن العنف الجنسي المرتكب بحق الأطفال بالتعاون الوثيق مع جميع شركائنا الرئيسيين في آلية الرصد والإبلاغ في ضوء القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) بشأن العنف الجنسي في الصراع المسلح.

ونحن نوظف استثمارات كبيرة في توفير التدريب على حماية الأطفال وحقوق الطفل لجميع حفظة السلام لدينا على النحو الذي طلبه مجلس الأمن. والتدريب أداة من أهم الأدوات لبث الوعي بآثار الصراع المسلح على الأطفال والمعايير التي تحكم حماية الأطفال والدور الذي يمكن لكل فرد من حفظة السلام أداءه في حماية الأطفال. وفي العام الماضي وحده، تلقى أكثر من ٥٠٠ ٨ من حفظة السلام تدريبا على حماية الأطفال في أربع بعثات لحفظ السلام. وكان ما يزيد على ٦٦ في المائة ممن تلقوا التدريب من العسكريين وكان ٢٦ في المائة من المتدربين من أفراد الشرطة.

أما في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وهايتي، فيفيد مستشارونا بأن التدريب أسفر عن زيادة وعي العسكريين وأفراد الشرطة بالمسائل الرئيسية ذات الصلة بحماية الأطفال وأدى إلى تدخلات محددة لصالح الأطفال. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يعمل مستشارونا العسكريون الذين تلقوا تدريبا على حماية الأطفال بالتعاون الوثيق مع أفرقة حماية الأطفال وعناصر حقوق الإنسان لدينا على توفير معلومات حيوية بشأن حالة الأطفال في المناطق النائية التي يتعذر الوصول إليها. وفي هايتي، يعكف العسكريون في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حاليا على وضع مبادئ توجيهية لأنفسهم بشأن حماية الأطفال بدعم من فريقنا لحماية الأطفال. وفي جنوب السودان، تدعم بعثة الأمم المتحدة في السودان الشرطة المحلية في إنشاء مكاتب محددة معنية بالمرأة والطفل وتوفر لها التدريب بالتعاون مع فرقنا لحماية الأطفال.

واعترافا بأهمية توفير التدريب لكل أفراد حفظ السلام بشأن حماية الأطفال، دخلت إدارة عمليات حفظ السلام في شراكة مع اليونيسيف ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، ومؤسسة إنقاذ الأطفال السويدية، في مبادرة تهدف إلى مراجعة وتوحيد موادنا التدريبية وتعزيز التدريب قبل الانتشار وفي الميدان لتوسيع نطاق وصولنا وتغطيتنا.

وعلى الصعيد الاستراتيجي والصعيد المتعلق بالسياسات العامة، اعتمدت الإدارة في حزيران/يونيه الماضي سياسة على نطاق المنظومة بشأن تعميم مراعاة حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في أعمال الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتؤكد تلك السياسة على الدور المهم الذي يجب أن يضطلع به الممثلون الخاصون للأمين العام في تعزيز حقوق الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، وتلبية شواغلهم، وفي كفالة متابعة فعالة ومنهجية لقرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وتلك السياسة هي أعلى مستويات التزامنا بحماية الأطفال في النزاع المسلح، ونعكف على وضع خطة لتنفيذ هذه السياسة توفر التوجيه التشغيلي الضروري لفرقنا في الميدان.

وتدرك الإدارة أهمية التنسيق الوثيق مع الأطراف الفاعلة التنفيذية الأخرى، وخاصة اليونيسيف ومكتب الممثلة

الخاصة للأمين العام للأطفال والتزاع المسلح، وحددنا أولويات تعزيز وهيكلة شراكاتنا مع تلك الأطراف الرئيسية كجزء من أدائنا بشأن حماية الأطفال. وعلى صعيد كل من المقر والميدان، ستواصل الإدارة تطوير استراتيجيات للحماية مع اليونيسيف والوكالات المعنية بحماية الأطفال وشركائنا في فريق الأمم المتحدة القطري، مع الاستفادة من الميزات المقارنة لكل طرف.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزامنا الراسخ بحماية الأطفال في حالات التزاع، مع وعينا التام بأننا لن نتمكن من تأمين حماية حقيقية للأطفال المتضررين من الحرب إلا من خلال عملنا الجماعي والمنسق على كل المستويات. وكما دأبنا عليه، نواصل التطلع إلى مجلس الأمن للحصول على ولايات محددة وقيادة وإرشاد ودعم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد كهاري على المعلومات المهمة للغاية التي قدمها لنا اليوم.

أعطي الكلمة الآن للسيدة هيلدا فرافيورد يوهنسون، المديرة التنفيذية بالإنابة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

السيدة يوهنسون (تكلمت بالإنكليزية): يستحق الأطفال المتضررون من التزاع المسلح الحماية. ليس هذا فحسب، بل لهم الحق في الحماية – من كل الانتهاكات لحقوقهم. ولقد أظهر مجلس الأمن شجاعة في قيادة الجهود الدولية لوضع نهاية للانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في التزاع المسلح. ونحن نقدر هذا حق التقدير.

أود، باسم اليونيسيف، أن أشكر المكسيك على قيادتها المتميزة في النهوض بجدول الأعمال هذا في مجلس الأمن. وبدون دعم المكسيك وتفانيها، ودعم الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والتزاع المسلح، راديكا كوماراسوامي، ما كان ليتسنى تحقيق التقدم الذي شهدناه في السنوات الأخيرة. وقد تتاح لنا الفرصة، من خلال التزامكم وتصميمكم المستمرين، سيدتي الرئيسية، والتزام وتصميم كل أعضاء المجلس، لوضع نهاية للانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في التزاع المسلح.

ويجب ألا ننسى مطلقا ما هو على المحك. في العام الماضي، زرت مركزا رئيسيا للتسريح تديره القوات المسلحة في تشاد. كان الصبية ما زالوا يرتدون اللباس القتالي عندما قابلتهم. كانت قصصهم مروعة – لقد شهدوا هجمات وحشية على منازلهم وأسرهم، وشاهدوا منازلهم تحرق، وسبل معيشتهم تدمر. وأرغم الصبية على الانضمام إلى الجماعات المتمردة. وعندما سألتهم عن آمالهم للمستقبل، كان لجميع الصبية العشرة أمل واحد، مطمح موحد: التعليم. أرادوا الذهاب إلى المدرسة. كان هذا هو مفتاح مستقبلهم.

لا يسعنا أن نتجاهل قصصهم أو أن نحرمهم من تحقيق أحلامهم. إن هذا في متناولنا الجماعي، لكنه سيتطلب مشاركة مستدامة على أعلى المستويات الممكنة، وشراكات أقوى وأداء نشطا في الميدان. نستطيع معا الإبلاغ عن الانتهاكات وتسمية المنتهكين. نستطيع اتخاذ إجراءات لكفالة الامتثال لأحكام مجلس الأمن، ونستطيع حماية ومساعدة أشد الناس ضعفا: الأطفال.

لقد شهد العام الماضي تقدما ملحوظا. وقّعت أطراف الصراعات على خطط عمل لوضع نهاية لتجنيد الأطفال في الفلبين ونيبال والسودان. وسرحت الجماعات المسلحة والقوات المسلحة آلاف الأطفال. وفي عام ٢٠٠٩، جرى إبعاد أكثر بقليل من ٥٠٠ ٩ طفل من الجماعات المسلحة والقوات المسلحة في بلدان تنفذ آلية الرصد والإبلاغ. لكن العدد لا يشمل حوالي ٠٠٠ ٣ طفل سرحوا في نيبال – وهو ما أشارت إليه للتو الممثلة الخاصة للأمين العام – في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من هذا العام.

لكنه يشمل ٩٠٠ ٥ طفل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و ٤٠٠ ١ طفل في السودان بدأوا الآن العملية الطويلة والصعبة لإعادة الاندماج مع أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

إن هذه الأرقام تروى قصة مؤثرة: قرارا مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) لهما تأثير. إنهما يحدثان فرقا حقيقيا في حياة الأطفال. والآن من الضروري أن ننتقل بجهودنا الجماعية خطوة أخرى إلى الأمام – لا خطوة صغيرة، إنما خطوة كبيرة. لا بد أن نحدث تغييرا في حياة المزيد من الأطفال، كما أبرزت للتو الممثلة الخاصة في بيانها.

كان قرار مجلس الأمن ١٨٨٢ (٢٠٠٩) إنجازا هائلا. لا حاجة للتأكيد على الرؤية والشجاعة اللتين تحلى بهما المجلس في اتخاذه لهذا القرار. إنه يوسع نطاق عمل الأطراف ليرتبط المزيد من الانتهاكات الجسيمة بجهود مجلس الأمن لكشف الأسماء وإلحاق العار بها. كما تستحق هذه الانتهاكات الجسيمة ردود فعل قوية وإجراءات عقابية ضد مرتكبيها. ويسعدنا أن مجلس الأمن مستعد لاتخاذ هذا الإجراء.

ويوفر مجلس الأمن، من خلال القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، بشأن العنف الجنسي والاغتصاب كسلاح حرب، فرصة أخرى لتعزيز الفرصة المتاحة لنا لمساءلة المنتهكين. ومن جانبنا، نحن مستعدون لدعم الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، مارغو فالستروم، في عملها المهم.

وترحب اليونيسيف بإدراج الأطراف في قوائم الذين يرتكبون جريمة الاغتصاب والأشكال الأخرى من أشكال العنف الجنسي الخطير والذين يقتلون ويشوهون الأطفال. ولا يزال العنف الجنسي يستخدم بشكل منتظم كسلاح حرب بقصد استراتيجي لإذلال الأشخاص وإضعاف روحهم المعنوية، وتمزيق الأسر وتدمير المجتمعات المحلية؛ وكما شهد كثيرون منا أثناء زيارات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن القصص التي ترويها لنا النساء والفتيات مروعة حقا. إنهن يتحملن وطأة هذا العنف. ويبقى معهن الإذلال والعار والاستبعاد والندوب الجسدية والنفسية العميقة، لتدمر حياتهن في حالات كثيرة.

ولا يزال الأطفال يمثلون عددا كبيرا من ضحايا الحرب. وعندما لا يستهدفون بشكل مباشر أو يستخدمون في الحرب، فإنهم يسقطون في حالات كثيرة ضحايا الاستخدام العشوائي للقوة. إنهم الأكثر تضررا نتيجة الألغام الأرضية والذخائر العنقودية والأسلحة العشوائية الأخرى والمخلفات المتفجرة للحرب. ومن الجدير بالثناء أن مجلس الأمن قرر التصدي لهذا الانتهاك الجسيم الأساسي لحقوق الأطفال.

وبذلك، يخضع إجمالا الآن ثلاثة من الانتهاكات الجسيمة الستة لإطار مجلس الأمن. وكي نتمكن من الإدراج، نحتاج إلى آليات رصد وإبلاغ مناسبة. إن اليونيسيف ملتزمة تماما بتعزيز آليات الرصد والإبلاغ في ما يتعلق بكل الانتهاكات الثلاثة في جميع البلدان المعنية. كما نحتاج أيضا إلى رصد وإبلاغ لمساءلة المنتهكين. وفي الواقع، ينبغي أن يتمثل طموحنا في استخدام كامل إمكانات هذا الإطار، لمحاسبة المرتكبين وتقديمهم إلى العدالة وإنفاذ الإجراءات ضد المنتهكين عن طريق أنظمة الجزاءات القائمة.

كما نحتاج إلى التركيز على الانتهاكات الجسيمة الأخرى ضد الأطفال. لقد أعربت الممثلة الخاصة بالفعل عن قلقلها إزاء منحى الهجمات على المدارس. لا بد أن يتوقف هذا المنحى. وبالإضافة إلى ذلك، إن لاستمرار رفض وصول المساعدات الإنسانية في حالات الصراع المسلح، مثل الصومال والعراق وأفغانستان، آثارا خطيرة على الأطفال.

ويتحمل زملاؤنا في الميدان مخاطر كبيرة في هذه الحالات عندما ينخرطون مع أطراف الصراع، وهي غالبا أطراف من غير الدول، للوصول إلى الأطفال المحتاجين إلى المساعدة، ولتوفير الحماية حيث لا سيادة للقانون ولصون المدارس باعتبارها مناطق سلام. ذلك أسهل قوله من عمله. ونتطلع دائما إلى نُهج جديدة للوفاء بوعودنا نحو الأطفال في الميدان. وإمكانية إيصال المساعدة الإنسانية مسألة حتمية ورفض ذلك غير مقبول.

إن إطار حماية الأطفال في التراعات المسلحة الذي يؤيده مجلس الأمن يبين بوضوح مساءلة الجناة. وفي الوقت نفسه يبين المسؤوليات التي تقع على عاتق ذوي المصالح الرئيسيين، وهذا يشمل مجلس الأمن والفريق العامل والحكومات الوطنية المعنية والأمم المتحدة والدول الأعضاء والمانحين والمجتمع المدني. وبسبب الرصد والإبلاغ في البلدان التي أدرجها المجلس وغير ذلك من الحالات المثيرة للقلق، لا يمكننا أن ندّعي الجهل عندما يتعلق الأمر بحالة الأطفال. ومعروف مدى الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال. ولم نكن قط ملمين بها جدا في السابق. فلا الصمت ولا التقاعس هو الخيار. علينا مسؤولية جماعية لكي نتصرف. وجميعنا مساءلون أمام الأطفال الذين نستمع إلى قصصهم.

إن اليونيسيف على أهبة الاستعداد لمساعدة مجلس الأمن وفريقه العامل حيث أنها تسخر جميع الأدوات المتاحة لها من أجل العمل الواضح والمحدد. ونتطلع قدما إلى دعم إرسال بعثات محتملة إلى الميدان للنظر في المعلومات التي جمعها زملائي في المساعدة في داخل البلد في جهود المؤازرة والمساعدة في تعبئة الموارد اللازمة لتحسين حالة الأطفال المتأثرين بالتراعات المسلحة. وكما ورد في القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) لا بد للمانحين أيضا من أن يكفلوا توفر القدرة اللازمة للوكالات العملياتية للتصدي للانتهاكات الجسيمة وإحراز نتائج للأطفال.

قامت اليونيسيف ومكتب الممثل الخاص مع شركائنا، متابعة للقرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، بعدة مبادرات رئيسية لتعزيز رصد الانتهاكات الجسيمة التي تقع، بما في ذلك النشر العالمي لآلية جديدة للرصد والإبلاغ ووضع دليل إرشادي ميداني ومجموعة أدوات للتدريب ووضع نماذج مخططات لخطط عمل عملية. وهذا من شأنه أن يفضي إلى زيادة في التنفيذ المنهجي والفعال للآلية التي تشترك في رئاستها عادة اليونيسيف في الميدان.

ونحن في اليونيسيف ما برحنا نعمل على جعل حماية الأطفال والنساء في التراعات المسلحة وفي غير ذلك من الأزمات أولوية في التزاماتنا الجوهرية بالعمل الإنساني نحو الأطفال. ونعمل على زيادة مبادراتنا لإشاعة الوعي وتطوير القدرات في جميع القطاعات – فيما بين مكاتبنا القُطرية المتواجدة في جميع البلدان المدرجة وفي الحالات التي تثير القلق، في المكاتب الإقليمية وفي المقر وفيما بين الشركاء الرئيسيين – لتحسين آلية الرصد والإبلاغ وبرامج الحماية لدينا. وليس من الممكن تحقيق ذلك من دون شراكات قوية. ومن الجوهري لجهودنا كافة التعاون مع كيانات الأمم المتحدة – ولا سيما إدارة حفظ السلام والمستشارين في مجال حماية الأطفال، كما أوضح زميلي من فوره، والبعثات السياسية الخاصة، والحكومات المعينة، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

بيد أننا كي نتمكن من القيام بعملنا، لا بد من وضع الإطار القانوني. وقبل أسبوعين احتفلنا بالذكرى العاشرة للتوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل. وتحض اليونيسيف بقوة جميع الدول الأعضاء التي لم توقع تصادق بعد على البروتوكولات الاختيارية وتنفيذها أن تفعل

ذلك على سبيل الأولوية. ونشجع جميع الدول الأعضاء على أن تنفذ بفعالية التزامات باريس ومبادئ باريس بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو المجموعات المسلحة.

تصادف أيضا هذه السنة الذكرى العشرين لاتفاقية حقوق الطفل. ومن الجدير بالذكر أن الصومال هي البلد الوحيد في العالم الذي لديه جيل بأكمله لم يعرف طيلة العقدين الماضيين إلا العنف والنزاع، وترتكب فيه جميع الأطراف انتهاكات جسيمة ضد الأطفال كل يوم.

وحيث أن الأطفال في الصومال يستحقون مستقبلا أفضل، وكذلك الصبي الذي التقيت به في جمهورية أفريقيا الوسطى قبل بضعة أشهر. ولم يبلغ من العمر سوى تسع سنوات وقد تم تسريحه من أحدى مجموعة المتمردين، الجيش الشعبي من أجل استعادة الجمهورية والديمقراطية. وقد أخبرني والدموع تنهمر على وجنتيه عن الصور المروعة التي شهدها بعينيه مرارا وتكرارا. تلك الصور لن تغيب عن ذهنه أبدا. اسمه فوتشر، وأمنيته الوحيدة أن يعود إلى وطنه. وفي الواقع، بالنسبة لفوتشر والصبيان العشرة الموجودين في تشاد، وبالنسبة لملايين الأطفال غيرهم، فإن مبادئ وقيم الاتفاق تمثل مشعل أمل لمستقبل أفضل. والتزامنا الجماعي أن نحول تلك الآمال إلى حقيقة في حياتهم.

الرئيس (تكلم الإسبانية): أشكر السيدة فرافيورد يوهنسون، نائبة المديرة التنفيذية لليونيسيف على إحاطتها الإعلامية الهامة. وأود أيضا أن أُبرز قيمة العمل في مجال حفظ السلام الذي تضطلع به بصورة مشتركة اليونيسيف مع الممثل الخاص للأمين العام والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وأود أيضا أن أشدد على حاجتنا جميعا إلى مواصلة تشجيع ذلك الفريق بغية تعزيز قدرتنا على العمل.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مانجو غورونغ التي ذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة كوماراسوامي بأنها بالفعل كانت من بين الجنود الأطفال في نيبال.

السيدة غورونغ (تكلمت بالنيبالية والنص الإنكليزي قدمته المتكلمة): أود أن أشكركم على دعوتي وإنه لشرف كبير لي.

إني فتاة من نيبال. وولدت في المنطقة الوسطى من نيبال. ولم أحضر إلى هنا لأتكلم عن قصتي ولكن لأتكلم باسم جميع الأطفال في النزاعات المسلحة الذين يواجهون فظائع الحرب وينجون منها. سوف أبدأ بسرد بعض من قصص حياتي في الماضي.

يأتي ترتيبي الثاني من بين خمسة أطفال في أسرتي. لدي أم وأب وشقيقة أكبر مني وشقيقتين أصغر مني وشقيق أصغر مني. أسرتي فقيرة جدا. يعمل والدي على عربة الريكشا من الصباح حتى المساء وتعمل أمي في المنزل وتقوم أيضا بالعمل الزراعي. ومن الصعب علينا الحصول على الملابس الجيدة والطعام الجيد. على الرغم من الصعوبات التي كنا نواجهها، تمكن والديّ من إرسالي وأخوتي إلى المدرسة. كنت أبلغ من العمر ١٣ عاما عندما أتممت الصف الخامس وانتقلت إلى مدرسة جديدة لأبدأ الصف السادس. وكانت المدرسة الجديدة تستغرق مدة ساعة من منزلي وتتضمن الرحلة تسلق تلة عالية. وفي الوقت نفسه كنت أفكر في مستقبلي. وكان حلمي أن أنهي تعليمي وأصبح معلمة في قريتي. ولكن الأمور لم تجر كما تصورتها.

وفي أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٥، وخلال عطلتي المدرسية، سرت إلى بيتي لأحضر بعض الطعام. وعندما وصلت إلى بيتي أدركت أن الماويين قد نظموا برنامجا في مدرستي القديمة وطلب الماويون من كل أسرة أن تبعث بأحد أفرادها للانضمام إلى برنامجهم في إطار حملة اشتراك عضو من كل أسرة. لقد تعين عليّ الذهاب هناك لأن والدي

لم يتواجدا في المترل، فقد ذهبا إلى السوق. وبعد البرنامج أبلغني الماويون أنه يتعين علي أن أذهب معهم لمدة سبعة أيام.

وخلال ذلك الوقت أعطوني لمحة عن حزب الماويين. لقد انقضت مدة سبعة أيام ولكنهم لم يتكلموا عن إرسالي إلى المترل وعندما قلت إنني أريد العودة إلى المترل قالوا لي ''يتعين عليك أن تظلي معنا إلى الأبد''. قلت ''ما هي الغاية من استخدام أناس صغار السن مثلي في هذا الحزب؟'' غير أنهم قالوا لي ''إن الصغار من الناس سيصبحون ذات يوم من الكبار''. أخبرهم، ''إني في سن الدراسة ولست في سن الذهاب معكم''. ولكنهم لم يوافقوا على ذلك. وفي ذلك الوقت لم أكن أعرف أن للأطفال حقوقا وأن تجنيد فتاة في سن الثالثة عشرة من عمرها يشكل جريمة. ولم يكن لدي من خيار، لذلك تبعتهم.

لقد أرغم العديد من الأطفال في سني على الالتحاق أو تم إغرائهم بالوعود. ولم يقدموا لنا الطعام في أوانه، وكان هناك العديد من الأطفال مثلي الذين يريدون العودة إلى المترل. ولم يعطونا ملابس وكل ما كنا نحصل عليه مبلغ خمسين روبية نيبالية – أي ٠,٧٥ دولار في الشهر – كعلاوة يومية. وكان يتعين علينا أن نشتري الملابس الداخلية ومعجون الأسنان وفراشي الأسنان من تلك النقود.

وعلى الرغم من أننا كنا صغارا كان يتعين علينا القيام بعمل شاق. وكان أعضاء حزب الماويين ينظمون حملة للفوز بثقة القرويين ويشيدون الطرق والخنادق ويطمون الأرض وكان عليّ أن أساعد في هذا العمل. وفي عمل شق الطرق كان عليّ أن أحمل أحمالا ثقيلة من الرمل والحجارة والمساعدة في شق الطرق. وكنا نمشي من مقاطعة إلى أخرى كثيرا في الليل، وفي مجموعات يتراوح عددها من خمسين إلى ستين شخصا، نمر في الطريق خلال الأدغال لأكثر من ١٢ إلى ١٤ ساعة. وكنت أشعر بالتعب الشديد، وكنت أشعر بأنني ميتة. فلم أستطع النوم وفي بعض الأحيان أبكي كثيرا. ولكن لم يكن لدي من أتكلم إليه أو يقدم لي المساعدة أو الحماية.

وكنا نمكث لبضعة أيام في أحدى المقاطعات الجبلية أو في مقاطعة في السهول الجنوبية ونعمل من أجل القرويين حسب التعليمات التي نتلقاها من الحزب. وكنا نقيم ونأكل في بعض بيوت القرويين. لم يكن الحزب يتمتع بسمعة طيبة في إحدى المقاطعات فكان لزاما علينا أن نعبر ذلك المكان على وجه السرعة. في مقاطعات أخرى كنا نبقى لفترات أطول تصل إلى شهر. كنت دائما خائفة لأنه كان يتوجب علينا أن نختبئ من أنظار الجيش وأن نتأكد من أنهم لن يجدونا.

فيما كنت أتنقل من موقع إلى آخر، كنت أشاهد أعدادا كبيرة من الأطفال في طريقهم إلى المدرسة وكان ذلك يجعلني أشعر بالحزن. وكنت أقول لنفسي إنني لو كنت في داري لذهبت إلى المدرسة أنا أيضا. وقد عقدت صداقات مع أطفال من عمري. وتشاطرنا المشاعر والأحزان ولكن الأمل كان معدوما بالنسبة لنا. لقد أصبحت حياتي تعيسة وأليمة. افتقدت والديّ كثيرا وكنت أحس بالرغبة في الهروب من هناك.

بعد أن تنقّلت لمدة ١٢ شهرا، رجعنا إلى المقاطعة التي كنت أقطنها. كان شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ قد حلّ في ذلك الوقت وكنت أنا قد بلغت الرابعة عشرة من عمري. لم أكن قد تكلمت مع أسرتي منذ أكثر من عام. كانوا يعرفون أنني كنت مع الماويين ولكنهم لم يكونوا يعرفون مكان تواجدي. ولم يكن بوسعهم أن يأتوا للبحث عني لخوفهم من تداعيات ذلك علينا جميعا. حين عدنا إلى مقاطعتي، أحسست حقا بالرغبة في العودة إلى داري. ولكن، ماذا كان بوسعي أن أفعل؟ كنت خائفة أن يراني

الجيش النيبالي فيقتلني أو يقتل والديّ. كان جارنا قائدا من قادة الماويين وكنت خائفة إن عدت إلى المترل أن يجدني الماويون مرة أخرى ويستعيدوني. لم يكن ثمة من مفر. عندما أسأل بعض أصدقائي إن كانوا يرغبون في العودة إلى ديارهم كانوا يقولون ”من لا يريد العودة إلى داره؟ ولكن لم يتبق لنا شيء في ديارنا. علينا الآن أن نعيش ونموت هنا“.

ولكني مع ذلك خاطرت وبعثت برسالة إلى والدتي. أخبرتها عن مكان وجودي وطلبت منها أن تحضر لتأخذني معها إلى الدار. وعلى الرغم من المخاطر، تمكنت أمي وأختي من الوصول إليّ وأرجعتاني إلى القرية. لم يمنعني الماويون من المغادرة ولكنهم أرعبونا بتهديداتهم. قالوا لنا ”سنعثر عليكم مرة أخرى وبإمكاننا أن نفعل بكم ما نشاء إذا وجدناكم“. عدت إلى قريتي ولكنني لم أكف أبدا عن الشعور بالقلق على نفسي وأسرتي. عدت إلى المدرسة وبعد شهر واحد قام الماويون بحملة تعبئة وأخذوا التلاميذ من مختلف المدارس ليشتركوا في ذلك. طُلب من مدرستي أن ترسل سبعة أطفال للمشاركة في البرنامج. كنت واحدة منهم وهكذا أُخذتُ مرة أخرى.

أجبرونا على السير إلى مقاطعة أخرى دون أي تناول طعام. حين وصلنا، جعلونا نذهب في مجموعات صغيرة من ٣ إلى ٤ أشخاص إلى منازل الناس ونطلب منهم الغذاء والمأوى. إحدى النسوة لم يكن لديها طعام حتى لأسرتها ولنفسها ولكنها كانت خائفة فأعطتنا حبوب الذرة التي كانت تخزنها لاستعمالها كبذور. أحيانا كنت أتبادل الملابس مع آخرين في الحزب.

بعد مرور حوالي ١٥ شهرا منذ التحاقي بالماويين قاموا بتجنيدي في برنامجهم. كنا نحفر الأنفاق ونزحف خلالها وكان علينا أحيانا أن نقفز إلى الأرض من علو ١٠ أقدام. كان علينا أن نتسلق الحبال حاملين أسلحتنا وعتادنا. دربوني على استعمال البنادق البريطانية من طراز ٣٠٣ وأسلحة منظومة البنادق الهندية الخفيفة، والبنادق الأحادية التعبئة وبنادق الكلاشينكوف. كذلك دربونا على صنع المتفجرات وتفجيرها. كان علينا أن نلبس السراويل القصيرة والقمصان ذات الكم القصير ونزحف على طريقة الفهود خلال التدريبات، وقد أصيب جلدي بجروح وقروح وكدمات. كنت لا أزال فتاة صغيرة في الرابعة عشرة من العمر و لم يكن جسدي مناسبا لمثل تلك التدريبات العنيفة. وبدأت أشعر بأعراض ومشاكل في القلب والحلق.

جاء ترتيبي الثانية في نتائج التدريب من مجموع ١٦٠ شخصا شاركوا فيه. هرب العديد من أصدقائنا بعد انتهاء فترة التدريب ولكن بعضنا لم يستطيعوا أن يحذو حذوهم. وبما أنني تخرجت في المرتبة الثانية فقد عينوني قائدة لسبعة أشخاص. كان عليّ أن أدرب بدوري أطفالا آخرين. أناس كثيرون أُجبروا على الزواج من أعضاء الحزب. لم أكن راغبة في الزواج فضُربتُ عدة مرات بسبب ذلك. وفي تلك الأثناء أصبحت نائبة قائد الفرقة وتضاعفت مسؤولياتي. وبمرور الأيام، أصبحت أتقبل مصيري وأتفهم أن تلك الحياة قد أصبحت حياتي الآن. شعرت بالحزن وبالدمار وبفقدان الأمل.

في يوم من الأيام أُغمي عليّ. قال أحد القادة الكبار إنني كنت أتظاهر بذلك هروبا من العمل وحمل السلاح. كنت غاضبة جدا فتوجهت إلى قائد آخر. رويت له ما جرى لي بغضب شديد وأخبرته بحاجتي إلى الرعاية الطبية. قلت له إنهم إن لم يمنحوني تلك الرعاية فلا بد لي من العودة إلى أهلي. أخبرني القائد أنني خالفت اللوائح بمخاطبته طالبة إعفائي من واجباتي والعودة إلى دياري. وكعقوبة لي، أنزلوني رتبة وجعلوني أعمل كطباخة لمدة ٦ أشهر. بعد ٦ أشهر، طلبت إجازة فصدقوا عليها. بقيت عند أهلي لمدة ١٠ إلى ١١ يوما ولكني لم أستطع البقاء في القرية لفترة أطول. كان

أهل القرية يعاملونني معاملة سيئة ويضايقونني ويتحدثون عني خلف ظهري. لذلك عدت إلى الماويين.

كان لدي أصدقاء كثيرون داخل الحزب لم يعودوا إلى ديارهم منذ أكثر من عام أو عامين. مات كثير من أصدقائي في ساحة القتال وكثيرون آخرون أصبحوا معوقين جراء القتال. كان أكثرنا يشعر بالوهن. خلال الحرب، كنا أحيانا لا نجد طعاما لمدة أسبوع كامل. كنا أحيانا نبقى على قيد الحياة بفضل الماء ودقيق الذرة فقط. وأخبرني بعض أصدقائي المقربين الذين شاركوا في القتال أن الأصغر سنا هم الذين يُدفعُ بهم إلى الخطوط الأمامية فيما يعطيهم القادة التعليمات من الخلف. لم يرسلوني إلى الخطوط الأمامية بعد نظرا لأنني لم أكمل تدريبات القتال. ومن حسن الطالع أنه عندما أكملت تدريبي وكانوا يخططون لإرسالي إلى الجولة التالية من المعارك، تم توقيع اتفاق السلام فنجوت من القتال.

بعد توقيع اتفاق السلام، تجمع عدد من أفراد الجيش الماوي في معسكرات وبدأ الحديث عن عملية التسجيل والتحقق. واستدعيت إلى الأمم المتحدة وانضم عدد كبير منا إلى عملية التسجيل الذي قامت به. كنت واحدة منهم. وقد أنشأ الماويون سبعة معسكرات في مختلف أنحاء النيبال.

كان كبار القادة في ذلك الوقت يقولون لي: ”أنت قائدة وينبغي أن تتحلي بمزيد من الصبر وأن ترعي أعضاء فريقك“. كذلك كانوا يعطونني بعض الأدوية زاعمين أن مشاكل القلب والحنجرة التي أعاني منها ستختفي إذا تزوجت. ولكنني كنت لا أزال غير راغبة في ذلك فاستمروا في مضايقتهم لي وتهديدي. ونظرا لجديتي في العمل جعلوني قائدة لفرقة. أعتقد أنهم كانوا يحسبون أن ترقيتي قد تجعلني أميل إلى الزواج. مرت الأيام وتدهورت صحتي. استطعت أن أخبر أختي وخالي. وفي أحد الأيام، حضرا فغادرت المعسكر معهما دون إخطار أي من القادة.

في أيار/مايو ٢٠٠٧، عدت إلى أهلي. كان عمري ١٥ عاما. كنت سعيدة للغاية ولكنني مع ذلك كنت مرتعبة. كنت أخشى أن يأخذني الحزب مرة أخرى وأن يقتلني الجيش إذا علموا من أكون. في القرية، استمر الجميع في إظهار شكوكهم تجاهي والتحدث عني خلف ظهري. لم يعد باستطاعة والديّ إرسالي إلى المدرسة فكان عليّ أن أرحل. ذهبت إلى أقرب مدينة حيث عملت خادمة في المنازل.

في أحد الأيام تلقيت مكالمة من أختي تخبرني فيها بأن شخصا يعمل في مجال الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة قد زار منزلنا. قالت إنهم سيساعدون أمثالي من الأطفال. لهذا عدت إلى المنزل والتقيتهم. أقنعوني بالعودة إلى المدرسة رغم أنني كنت أستحي من العودة إلى الصف السادس. عدت إلى تلقي التعليم من جديد. في تلك الأثناء، استمر الماويون في تهديدي. اضطررت للبقاء في منزل خالي والاختباء منهم ولكنهم لم يتركوني وشأني. حضروا إلى منزله وطلبوا مني أن أصحبهم. كنت ما زلت مذعورة.

في آخر الأمر، تدخل شخص يعمل في مجال حقوق الإنسان وساعدني على الحصول على تسريح رسمي من الحزب الماوي. سهل هذا أمر بقائي في قريتي. بعض تلك المنظمات أعانتني على التكيف مع الحياة الجديدة وبناء علاقات مع أعضاء المجتمع. أنا الآن موضع الاحترام الكامل في مجتمعي وفي مدرستي وأشارك بصفة منتظمة، بل أقود، البرامج المتعلقة بحقوق الطفل في مدرستي وفي القرية. والآن لدي أصدقاء أيضا، وثمة أطفال يحبون اللعب معي والتحدث إلي.

ولأن أسرتي كانت فقيرة، فقد ساعدتنا بعض المنظمات على إدرار الدخل. فأنا أقوم اليوم بتربية بعض المواشي. كما أنها دفعت تكلفة العملية الجراحية لحلقي. وساعدتني على إنشاء نادٍ للأطفال يقوم بالدعوة إلى حقوق

الأطفال ومعالجة المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز. إنني رئيسة النادي الذي يضم ٤٠ طفلا من بين أعضائه. والآن أصبحت أعيش حياة جديدة.

وقد سمعت عبر الإذاعة، قبل فترة غير طويلة، أنه يوجد عملية تسريح رسمية للأطفال من الثكنات. وأنا سعيدة لأنهم سيتمكنون الآن أن يصنعوا بحياتهم ما يشاؤون. ولكنني أشعر أيضا بالحزن عليهم لأنني مررت بتجربة مواجهة التحديات التي سيترتب عليهم مواجهتها.

إنني أشكر المشاركين في جلسة اليوم حق الشكر على استماعهم لقصتي، لأن القصة التي رويتها هي قصة المئات من الأطفال النيباليين. وبفضل المساعدة والثقة الممنوحة من الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمات المحلية، تمكن البعض من التعافي، وأنا واحدة منهم. إنني الآن سعيدة للغاية. وأنا الآن في الصف التاسع في مدرسة قريتي، وما زلت أحلم بأن أصبح مدرّسة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر السيدة غورونغ على تكرمها بتشاطر تجربتها معنا. كما أود أن أشيد بشجاعة هذه الفتاة الشابة التي وصفت لنا اليوم بوضوح المأساة التي تمثلها حالة الأطفال في الصراع المسلح. وأعتقد أن هذا يجب أن يكون مصدر إلهام لنا جميعا لنتمكن من مواصلة تعزيز عمل الأمم المتحدة في هذا المجال.

وبموافقة المجلس، أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي وزيرة خارجية المكسيك.

إنني أعرب عن امتناني لهذه الفرصة لكي أكرر تأكيد التزام بلدي بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتؤكد المكسيك مجددا التزامها بالعمل على الحماية الكاملة للمدنيين في الصراع المسلح، ولا سيما النساء والأطفال.

إن المكسيك على اقتناع بأننا أحرزنا تقدما كبيرا في مجال معالجة مجلس الأمن لحالة الأطفال المتضررين بالصراع المسلح. وكان من أمثلة هذا التقدم اتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، الذي يعزز ويوسع نطاق آليات الأمم المتحدة لحماية القصّر في حالات الصراع المسلح.

وإذ نشكر السيدة راديكا كوماراسوامي على تقديم إحاطتها الإعلامية عن التقرير السنوي للأمين العام بشأن الأطفال والتزاع المسلح (S/2010/181)، فإنني ألاحظ بأن مرفقي التقرير لهذا العام لا تتضمن أسماء أولئك الذين يجندون الأطفال ويستخدمونهم في الصراع المسلح فحسب، بل أيضا أسماء أولئك الذين يرتكبون الأعمال الإجرامية ضدهم. ومع أن تلك الخطوات مهمة، ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به إن أردنا فعلا ألا يقع الأطفال ضحايا لدوامة العنف التي تولدها الصراعات المسلحة في أرجاء العالم.

وخلال العقدين الماضيين تحديدا، مات أكثر من مليوني طفل في مناطق الصراعات المسلحة، وأصيب أكثر من ستة ملايين بإعاقات، بينما جرى استغلال ما يزيد على ربع مليون من الشبان الصغار بوصفهم جنودا أطفالا في مختلف مناطق العالم، ووقع آلاف آخرون ضحايا للاستغلال الجنسي والاغتصاب والدعارة.

إن هذه الأرقام تدمي القلوب، ولكنها لا تفصح إلا القليل عن المعاناة الشخصية للأطفال المعنيين. ولهذا السبب، فإنني بصفة شخصية تماما، ولكن أيضا بالنيابة عن المكسيك ومجلس الأمن، أود أن أعبر عن عميق امتناننا لشجاعة وشهادة مانجو غورونغ، هذه الطفلة الجندية سابقا التي تحثنا على اتخاذ إجراءات حاسمة من أجل الأطفال في حالات الصراع المسلح.

وتود المكسيك أيضا أن توجه نداء إلى مجلس الأمن لكي يواصل، في إطار اختصاصه، معالجة تبعات الصراعات

المسلحة على الأطفال، وأن يتخذ إجراءات ملموسة للامتثال لتوصيات الفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح.

إن بلدي يدافع بقوة عن مبدأ المصالح العليا للأطفال، وهو يؤمن بأننا كمجتمع، علينا أن نكثف جهودنا من أجل توفير حماية أوسع نطاقا وأكثر فعالية للأطفال. ولا يمكن وقف الجرائم المرتكبة ضد الأطفال طالما ظل الجناة يفلتون من العقاب. إن الانتهاكات الخطيرة للمبادئ والمعايير الأساسية للقانون الإنساني الدولي تشكل جرائم حرب، على الدول الأعضاء الواجب الرئيسي للتحقيق مع المسؤولين عن تلك الانتهاكات وتقديمهم إلى المحاكمة. ونحن ندعم التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، التي تدعو مجلس الأمن إلى النظر في اتخاذ تدابير أشد صرامة ضد من يواصلون انتهاك حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة.

إن الشفافية والمساءلة قد أصبحتا أولويتين أساسيتين في حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وفي الحالات التي تمتلك الدول القدرة على مقاضاة المسؤولين المفترضين عن تلك الجرائم ولا الرغبة في ذلك، تتمتع المحكمة الجنائية الدولية بسلطة مقاضاة تلك الجرائم، المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.

والمكسيك، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، انضمت بثبات إلى حملة التصديق على البروتوكولات. وندعو الدول التي لم تصدق بعد على هذا الصك وغيره من الصكوك الرامية إلى كفالة الحماية القصوى للمتضررين اليوم من ويلات الحرب والاستغلال والعنف إلى فعل ذلك. وستواصل المكسيك إرشاد عمل الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح على نحو شامل وبتصميم وشفافية حتى نهاية ولايتها بوصفها دولة غير دائمة العضوية في مجلس الأمن.

ونود أن نركز على خمسة جوانب: أولا، تعزيز آلية الرصد والإبلاغ لضمان تقديم معلومات موضوعية وقابلة للتحقق منها تسمح باتخاذ الإجراء الحسن التوقيت من قبل منظومة الأمم المتحدة ومتابعة توصيات الفريق العامل؛ ثانيا، تعزيز تنفيذ خطط العمل الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم، وأيضا الجرائم المرتكبة ضدهم؛ ثالثا، تحسين أثر قراراتنا في الحماية الشاملة للأطفال، بما في ذلك عقد جلسات مفتوحة تعرض فيها الممثلة الخاصة للأمين العام تقاريرها؛ رابعا، كفالة أن تعزز توصياتنا الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان من قبيل جميع الأطراف في الصراع؛ وأخيرا، دعم وضع برامج شاملة لإعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال الذين هم في عداد المجموعات المسلحة في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية وأيضا منع انتهاكات جديدة ضدهم واعتداءات عليهم.

إن التعاون الدولي الوثيق في جميع هذه المسائل ضروري لتقديم حلول شاملة ومستدامة تفي باحتياجات الأطفال كفي حالات العنف والصراع المسلح. وهذه المهمة تتطلب التزامنا جميعا وتنسيق جهودنا مع الممثلة الخاصة للأمين العام، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ووكالات وبرامج الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. إن حماية الأكثر ضعفا ليست ضرورية حتمية أخلاقية فحسب؛ فحماية أطفالنا اليوم، الذين ينبغي ألا يكونوا أبدا بأي طريقة جزءا من الصراع المسلح، هي أيضا حماية أمننا التي تتجسد قوتها وأعمق قيمها وآمالها في هؤلاء الأطفال. وأشكر المجلس على دعمه لعالم أفضل لأطفال كوكبنا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة لمجلس الأمن.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه فيما بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم خمس دقائق بغية تمكين المجلس من أن ينفذ عمله بسرعة.

ويطلب إلى الوفود صاحبة البيانات الطويلة أن تتكرم بتوزيع النصوص كتابة وأن تدلي بصيغة موجزة عند التكلم في القاعة.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أؤيد البيان الذي سيُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي. أود أن أشكر وزيرة خارجية المكسيك على اتخاذ المبادرة بالدعوة إلى اجتماع مجلس الأمن لتناول مسألة الأطفال والصراع المسلح. ونرحب بإرسال مجلس الأمن رسالة قاطعة إلى الأطراف التي تواصل انتهاك حقوق الأطفال في الصراع المسلح. وإذا رفضت أطراف في صراع ما أخذ مسار الحوار و لم تنفذ خطط العمل، على الرغم من المناشدات المتكررة لمجلس الأمن لفعل ذلك، فينبغي لنا ألا نتردد في فرض جزاءات هادفة وقوية ضدها.

إن الآلية الواردة في مشروع البيان الرئاسي الذي سيُعتمد اليوم ترمي إلى التكامل على نحو أفضل لحماية الأطفال في الصراع المسلح في عمل لجان الجزاءات. وفي هذا الصدد، ندعو السيدة كومارسوامي إلى الشروع في حوار مباشر مع خبراء اللجنة دون تأخير.

وفي غياب لجنة جزاءات أو حينما يستغرق إنشاء لجنة جزاءات وقتا طويلا، يمكن لمجلس الأمن أن يعمل على نحو مباشر، وعند الضرورة عن طريق قرار يتخذ بموجب الفصل السابع. وفي هذا الصدد ينبغي أن تُحسن استجابة فريقنا العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح. وفيما يتجاوز تنفيذ الجزاءات، نتفق مع التحليل والتوصيات التي وضعها الأمين العام في تقريره (S/2010/181) لإنهاء الأعمال البغيضة المشار إليها فيه ولكفالة محاكمة المرتكبين لها. وفي هذا الصدد، نرحب بإجراءات المحكمة الجنائية الدولية، والمثال الرئيسي منها المحاكمة الحالية لثوماس لوبانغا ديلو على جرائم الحرب.

ركز الفريق العامل، منذ إنشائه قبل خمس سنوات، على تحديد واستخدام الجنود الأطفال وحقق نتائج أسهمت في إطلاق سراح عشرات آلاف الأطفال. بيد أننا لا نزال في مرحلة التنفيذ للقرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، الذي أضاف الاغتصاب وغيره من العنف الجنسي، وأيضا القتل والتشويه بما يتناقض مع القانون الدولي ومع معايير إدراج أطراف الصراع في قائمة الأمين العام للإشهار والفضح. ونرى أن ذلك سيتطلب إتاحة مزيد من الموارد لآلية المجلس للرصد والإبلاغ ولتنفيذ خطط العمل. وسيتطلب أيضا أفضل المراعاة لبُعد تجاوز الحدود لبعض الصراعات، بما في ذلك في أفريقيا ولكن حصرا فيها.

وأخيرا، نعتقد أن من المرغوب فيه توجيه مزيد من الانتباه إلى الهجمات على المرافق التعليمية المتزايدة في جميع أنحاء العالم، بغية توسيع المعايير لإضافة أطراف في الصراع إلى قائمة الأمين العام بالتشهير والفضح. ونود أن نرى توصيات محددة بشأن هذه المسألة في التقرير التالي للأمين العام.

إن عمل فريقنا العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح سيتسم ببعض التطورات الهامة في الأشهر القادمة. أولا، سنحتاج إلى حل المسألة المتكررة المتعلقة بدعمه الإداري. واليوم، تتوقف تلك المهمة تماما على حسن نية البعثة المكسيكية. ونأمل في أن نرى مقترحات من الأمين العام بشأن هذه المسألة في الأسابيع القادمة بغية تخليص أصدقائنا المكسيكيين من ذلك الواجب بعد ذلك، سيتعين على الفريق العامل أن يقوم بزيارة لبلد. وسنكون مسرورين بأن توفد تلك البعثة بنهاية السنة.

وأخيرا، سيتعين تنفيذ خطط العمل في الميدان. وتحقيقا لهذا الهدف، ستشارك فرنسا في القيام – مع الممثلة الخاصة للأمين العام بشأن الأطفال والصراع المسلح، ومنظمة

الأمم المتحدة للطفولة والجهات الشريكة لها في اللجنة التوجيهية – بتنظيم منتدى المتابعة الوزاري الثالث لالتزامات باريس ومبادئ باريس في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وسيركز على الالتزام المالي للمجتمع الدولي لكفالة أمور، منها استفادة الأطفال ضحايا الانتهاكات من برامج الرعاية وإعادة الإدماج الوافي بالغرض.

أود أن أختتم بالتأكيد على أن فرنسا تؤيد دون تحفظ الحملة التي أطلقها الأمين العام والتي ترمي إلى التصديق العالمي خلال سنتين على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراع المسلح. وندعو جميع الدول، كما فعلتم، السيدة الوزيرة، التي لم تصدق بعد على هذا الصك فعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر، على نحو خاص، الممثلة الخاصة، كوماراسوامي، على إحاطتها الإعلامية المستفيضة والتزامها القوي بهذه القضية، وأود أيضا أن أشكر نائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، هيلدي جونسون والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، أتول كيري، على إحاطتيهما الإعلاميتين العميقتين والزاخرتين بالمعلومات. لكنني أود أن أشكر بصورة خاصة السيدة مانجو غورونغ على حضورها هنا وعلى البيان الذي أدلت به أمام المجلس. فالشجاعة التي تتحلى بها والنموذج الذي تتبعه يتسمان بميزة فريدة، وليس بوسعنا جميعا إلاّ أن نتصور كم الكلام صعب وشاق أمام مجلس كهذا في غرفة كهذه. ونرجو أن تدرك مدى إعجابنا بها ومدى تمليلنا لها ولمستقبل أكثر إشراقا وأمنا وسلاما. ونتمنى لها كل الخير.

لقد قال مرة داعية إلغاء الرق في القرن التاسع عشر، الأمريكي فريدريك دوغلاس، ”إن تنشئة أطفال أقوياء أسهل من إصلاح رجال مقهورين“. وبعد قرنين، نرى حقيقة تلك الفكرة النيرة في بلد بعد آخر، وفي نزاع بعد آخر. وكما يوضح تقرير الأمين العام بشكل مؤلم (S/2010/181)، فإن الأطفال يتعرضون للاعتداءات وتنتهك حقوقهم في النزاعات المسلحة في العديد من مناطق العالم. وحتى بعد انتهاء هذه الصراعات، تبقى آثارها قائمة. فالأطفال الذين يواجهون العنف أو الصدمة، لا سيما الصدمة لمدة طويلة، من المرجح أن تتعرض تنميتهم الاجتماعية والعاطفية والمعرفية للإعاقة. وتلحق هذه المحن أضرارا نفسية يمكن أن تستمر لسنوات قادمة.

إن قائمة الاعتداءات تثير الكآبة: قتل متعمد، وتشويه، ومشاركة قسرية في الصراعات المسلحة، واغتصاب، واستغلال جنسي وأشكال أخرى من العنف الجنسي. فهذه الفظائع لا تسرق من الأطفال براءتهم وتحد من مشاركتهم التامة والمجدية في مجتمعاتهم فحسب، بل تهدد أيضا بإذكاء هذه الصراعات التي يعاني فيها هؤلاء الأطفال معاناة خطيرة. والأطراف التي ترتكب انتهاكات ضد الأطفال إنما تبدد مستقبل بلدانها وتهدد السلم والأمن الدوليين.

إن الولايات المتحدة تؤمن إيماناً تاماً وحازماً بمسؤوليتنا عن حماية الأطفال، ولن يهدأ لنا بال إلى أن يوضع حد لآخر اعتداء ويطلق سراح آخر جندي طفل. ونرحب بتقرير الأمين العام بصفته أداة هامة تساعدنا على النهوض بهذه المسؤولية المشتركة. ويسرنا أن نلاحظ أن مرفقي التقرير يشملان لأول مرة الأطراف التي تشارك في أنماط من القتل والتشويه والاغتصاب والاعتداء الجنسي على الأطفال بما يتنافى والقانون الدولي الساري.

ونحث على التحقق باستفاضة من جميع المعلومات عن الانتهاكات التي تحددها آلية الرصد والإبلاغ وذلك

لكفالة درجة عالية من الدقة. ونتفق مع التوصية الواردة في التقرير بكفالة إدراج نص محدد بشأن حماية الأطفال في ولايات كل من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ذات الصلة والبعثات السياسية والإنسانية وبناء السلام. ونوافق أيضا على أنه، نظرا للأبعاد الإقليمية لبعض الصراعات التي أبرزها التقرير، يتعين على هذه البعثات التعجيل في وضع استراتيجياتها وآليات التنسيق لتبادل المعلومات بصورة أفضل والتعاون بشأن مسائل حماية الأطفال العابرة للحدود.

ونؤيد توصية الأمين العام بإدراج تجنيد الأطفال أو استخدامهم بصورة غير مشروعة كنموذج للإدراج في نظم الجزاءات المناسبة التي يفرضها مجلس الأمن، ونشجع بشكل قوي على التعاون والتنسيق الوثيقين بين الفريق العامل المعني بالأطفال والتراعات المسلحة، ولجان الجزاءات هذه وأفرقة الخبراء التابعة لها. وكما يذكر الأمين العام، فمن شأن هذا التنسيق أن يتيح لنا ”اتخاذ المزيد من الإجراءات الصارمة ضد المعنين في الانتهاكات“ (S/2010/181، الفقرة ١٨٦) عندما يكون ذلك ملائما.

ومما يثلج صدورنا أنه في العديد من الحالات التي قامت فيها أطراف الصراعات المسلحة والأطراف السابقة بخطوات مفيدة لحماية الأطفال، من أفغانستان إلى بوروندي ونيبال، وغالبا بتشجيع قوي من الممثل الخاص للأمين العام والفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح.

ومع ذلك، تتفشى الانتهاكات والاعتداءات ضد الأطفال في العديد من الأماكن. وتشعر الولايات المتحدة بقلق خاص إزاء الحالة في الصومال. فالتجنيد الفعلي للجنود الأطفال قد وضع عدة آلاف من الأطفال على خط النار. وندين بشدة استخدام الجنود الأطفال من قبل أية مجموعة، وندعو أطراف الصراع في الصومال إلى وقف تجنيد الأطفال فورا وإطلاق سراح الذين ما زالوا في صفوفهم.

وبالقدر نفسه، لا نزال نشعر ببالغ القلق إزاء التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فكل طرف يشارك في الصراع هناك ينشط فعلياً وبصورة غير مشروعة في تجنيد الأطفال. فلقد أقحم مئات الأطفال في صفوف المقاتلين هناك العام الماضي. ونمقت بصورة خاصة أفعال جيش الرب للمقاومة، الذي يمارس التجنيد الإجباري من خلال الاختطاف.

وتشعر الولايات المتحدة أيضا ببالغ الانزعاج من الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يجري بنشاط تجنيد الأطفال بشكل غير مشروع إذ، كما يلاحظ الأمين العام، بلغ من السوء بحيث أن الأطفال يشكلون الآن ثلث مجموع ميليشيات الدفاع عن النفس وأن جيش الرب للمقاومة يواصل أفعاله البغيضة.

ونرى بعض التقدم الذي أحرز بشق الأنفس، بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها الممثلة الخاصة، السيدة كوماراسوامي، وكذلك المضي نحو إدراج هذه المسألة في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. لكن النماذج الخطيرة من الانتهاكات والاعتداءات ضد الأطفال – سواء في جمهورية أفريقيا الوسطى أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو الصومال أو في عدد آخر من الأماكن – تذكرنا بأن سرعة التقدم جد بطيئة بالنسبة إلى العديد من الأطفال. ويجب القيام بالمزيد من العمل، وليس لدينا وقت لإهداره.

وستظل الولايات المتحدة ملتزمة التزاما تاما وراسخا بمنع وقوع الانتهاكات والاعتداءات التي ترتكب ضد الأطفال في التراعات المسلحة. وسنستمر في التأييد القوي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤنا العديدون من المنظمات غير الحكومية. ونتطلع إلى العمل الوثيق مع زملائنا

أعضاء مجلس الأمن بشأن هذه المسألة الحيوية. ونحن ممتنون للذين نظموا مناقشة اليوم الهامة، لكننا نأمل أن يأتي ذلك اليوم بسرعة عندما لا تكون هناك ضرورة لعقد هذه الاجتماعات.

إن طفلا واحدا متضررا نتيجة النزاع المسلح هو أكثر مما ينبغي، والعدد الوحيد المقبول أخلاقيا من الجنود الأطفال هو صفر.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أرحب بكم، سيدتي الرئيسة، وأشكركم ووفدكم على الالتزام الذي أظهرتموه تجاه هذه القضية البالغة الأهمية. وأود أيضا أن أشكر السفير هيلر والبعثة هنا على العمل الممتاز الذي قاما به في التحضير لهذه المناقشة الهامة.

وتؤيد النمسا البيان الذي سيدلى به في وقت لاحق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبوصف النمسا عضواً في شبكة الأمن البشري، وكذلك مجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فهي تؤيد أيضا بيان الشبكة المشترك الذي ستدلي به كوستاريكا، وأول بيان مشترك لمجموعة الأصدقاء، الذي ستدلي به كندا.

وأود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، كوماراسوامي، ونائب المدير التنفيذي، جونسون، والأمين العام المساعد، كهاري، على بياناتهم. ونقدر أيما تقدير عمل الممثلة الخاصة وجميع الذين أسهموا في تنفيذ جدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح في الأمانة العامة واليونيسيف.

ويود وفدي وأنا شخصيا أن نرحب ترحيبا حارا بالسيدة مانجو غورونغ من نيبال وأن نعبر عن شكرنا لها. إننا نشكرها على تشاطر أفكارها وتجاربها المؤثرة معنا، التي هي تذكرة قوية بسبب وجودنا هنا اليوم. وفي هذا السياق ونظرا لما قالته، نرحب بتوقيع خطة العمل من قبل الأطراف في نيبال والانتهاء من عملية التسريح بسرعة. وتؤكد بعثة الممثلة الخاصة كوماراسوامي الناجحة إلى نيبال في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي أهمية زياراتها الميدانية للمتابعة الفعالة لتوصيات مجلس الأمن وفريقه العامل.

ولقد أحرز كذلك تقدم في السنة الماضية في أجزاء أخرى من العالم أيضا، على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام السنوي الأخير (S/2010/181). ونرحب بتوقيع خطط العمل مع الأطراف في الفلبين والسودان لوقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، وكذلك بالتطورات الإيجابية في بوروندي، التي أتاحت رفع الجماعات المسلحة من القائمة التي كانت مدرجة فيها نظراً للحالة في هذا البلد.

وفي الوقت نفسه، فإنه ما يثير بالغ القلق هو حقيقة أن الأطراف في الصراعات المسلحة قد استمرت في ارتكاب انتهاكات جسيمة واعتداءات ضد الأطفال في حالات الصراع في جميع أنحاء العالم. ونحيط علما بإدراج أطراف جديدة في القوائم، وهي تقوم بتجنيد واستخدام الأطفال وتشارك في أنماط من القتل والتشويه والعنف الجنسي. وندعو جميع الأطراف المدرجة أسماؤها في المرفقات إلى وقف تلك الانتهاكات فورا وإعداد وتنفيذ خطط عمل ملموسة ومحددة زمنياً لضمان الحماية الفعالة للأطفال. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن الاتصال المباشر بين الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والجهات الفاعلة من غير الدول يكتسي أهمية في هذا السياق. ولذلك نؤيد دعوته إلى الدول الأعضاء السماح بمثل هذه الاتصالات في إطار القرارات ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩).

إن الزيادة التي أبلغ عنها في الهجمات على المدارس – والتي أشار إليها بالفعل الآخرون – وكذلك على المدرسين والطلاب، واستهداف الطالبات بالتحديد في حالات قطرية معينة يشكل تطورا مقلقا للغاية. ونحن ندين

بشدة هذه الأعمال الشائنة التي تشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، وتحرم الأطفال المعنيين من أي آفاق حقيقية لمستقبل أفضل.

ونود أن ننوه المعلومات التفصيلية الواردة في تقرير الأمين العام عن المعايير والإجراءات المستخدمة في إدراج أسماء أطراف الصراعات المسلحة في المرفقات أو رفعها منها، فضلا عن التطوير المستمر لنماذج خطط العمل لمعالجة ومنع أنماط القتل والتشويه و/أو أنماط الاغتصاب والعنف الجنسي الأخرى التي يتعرض لها الأطفال. ونتفق مع فهم الأمين العام لمفهوم ''النمط''، الذي ينطوي على ''ارتكاب متعدد لأعمال في السياق نفسه'' (انظر S/2010/181، الفقرة ١٧٥)، لكننا نود أيضا التشديد على أنه، من وجهة نظرنا، ينبغي ألا يعني هذا بالضرورة عتبة كمية مرتفعة.

وأصبح تزويد المجلس بمعلومات دقيقة وموثوق بها وقابلة للتحقق وحسنة التوقيت، وبالتالي زيادة قدرة منظومة الأمم المتحدة على الرصد والإبلاغ، أكثر أهمية مع إدخال معايير جديدة في قائمة القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩). ولذلك، ندعو جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى التعاون والتنسيق من أجل إيجاد التآزر وإتاحة الفرصة للتبادل المنتظم للمعلومات. ونعتقد أيضا أنه في بعض الحالات – مثل حالة جيش الرب المقاومة – هناك حاجة لزيادة التعاون الإقليمي فيما بين الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة في الميدان.

وتقرير الأمين العام يلفت انتباهنا بحق لأطراف الصراع التي لا تزال ترتكب جرائم ضد الأطفال على الرغم من النداءات المتكررة من المجلس. ويجب أن يكون المجلس مصمما على كفالة احترام قراراته، ويتعين عليه أن يكون مستعدا لاتخاذ تدابير صارمة ضد المعنين في الانتهاكات.

من أجل زيادة تماسك عمل المجلس، ينبغي إدراج الأحكام المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي التي ترتكب ضد الأطفال في ولايات لجان الجزاءات ذات الصلة. وينبغي تعزيز تفاعل الممثلة الخاصة للأمين العام والفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح مع لجان الجزاءات وأفرقة الخبراء الخاصة بها. إن الإحاطة الإعلامية التي قدمتها مؤخرا الممثلة الخاصة كوماراسوامي إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي شملت توفير معلومات محددة عن أفراد يجندون الأطفال ويستغلونهم، شكلت خطوة أولى مهمة من شأنها أن تمكن اللجنة من اتخاذ إجراء. وفي هذا السياق، نؤيد أيضا توصية الأمين العام إدماج الخبرات في مجال حماية الأطفال في أفرقة الخبراء التابعة للجان الجزاءات. وفي الوقت نفسه، يجب أن ينظر المجلس أيضا في توصيات محددة من الفريق العامل التابع بشأن الأطراف التي ترتكب الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال، من أجل اتخاذ إجراءات مباشرة في الحالات الخطيرة للغاية حيث لا توجد لجنة جزاءات.

ونحن نرحب بأن البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية هذه المناقشة يعالج هذه المسائل بطريقة استشرافية.

في الختام، أود أن أعرب عن تقدير بلدي الخالص للعمل الممتاز الذي قام به ممثل المكسيك الذي يرأس الفريق العامل على مدى السنة والنصف الماضية. وما برح الفريق يقوم بعمل هام في وضع توصيات محددة بشأن مختلف الحالات على أساس التقارير القطرية للأمين العام وتبادل وجهات النظر مع الدول الأعضاء المعنية. ونظرا لحجم العمل الكبير، فضلا عن الحاجة الملحة لبناء الذاكرة التاريخية – وأنا هنا أكرر أيضا ما سبق قوله بالفعل اليوم – تؤيد النمسا تأييدا قويا الطلب المتكرر إلى الأمين العام بتوفير الدعم الإداري للفريق. ويمكن لهذا أيضا أن يمكن الفريق من تعزيز تحسين أساليب عمله ومتابعة استنتاجاته وتوصياته، وكذلك الشروع في استخدام أكثر فعالية لأدواته، وبخاصة من خلال إجراء زيارة ميدانية حسنة التوقيت.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، يا سيدتي وزيرة خارجية المكسيك، على تنظيم وترؤس هذه المناقشة الهامة المتعلقة بالأطفال والصراع المسلح. كما أشكر السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والسيدة هيلدا فرافيورد يوهنسون، نائبة المدير التنفيذي لليونيسيف، والأمين العام المساعد أتول كهاري على بياناتهم. وأرحب بالسيدة مانجو غورونغ وأحييها على شجاعتها وتقاسم تجاربها بسردها سردا مثيرا للإعجاب لقصة حياتها في الصراع.

وما برحت مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة موضوعا هاما مدرجا على جدول أعمال مجلس الأمن لمدة ١١ عاما الآن. كما أثارت الدول الأعضاء باستمرار محنة الأطفال في الصراعات المسلحة؛ وكررت التزامها برفاه الأطفال وتعهدت بدعم حمايتهم، لا سيما في حالات الصراع المسلح.

ومن الضروري أن يحمي المجتمع الدولي الأطفال في حالات الصراع. ونلاحظ مع القلق أن العديد من الجماعات المسلحة المرتبطة بتجنيد الأطفال ترد أسماؤها في مرفقات التقرير السنوي التاسع للأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح (S/2010/181). وهناك عدد من هذه الجماعات في أفريقيا. إن هذه الجماعات لا تجند الأطفال أو تختطفهم فحسب، ولكن في بعض الحالات، مثل حالة جيش الرب للمقاومة، فإنها تشوههم أيضا، وترتكب العنف الجنسي ضدهم، أو حتى تقتلهم. وتحرمهم من حريتهم فضلا عن براءتهم.

تدعو أوغندا جميع الأطراف في حالات الصراع المسلح إلى الانضمام إلى الصكوك المعيارية الدولية التي تحمي المرافق التعليمية من الهجوم. ونحن ندين بشدة الهجمات المتعمدة ضد المدارس والمرافق التعليمية الأخرى، فضلا عن الاستهداف المتعمد للفتيات من الجماعات المسلحة. وعانت أوغندا من خبرة مباشرة في الهجمات ضد المدارس، فضلا عن اختطاف الطلاب. ففي حزيران/يونيه ١٩٩٨، قبل ١٢ عاما، هجمت جماعة مسلحة تطلق على نفسها اسم الجبهة الديمقراطية المتحالفة على كلية تقنية في غرب أوغندا وأضرمت النار بـ ٨٠ طالبا وهم على قيد الحياة في ثلاثة عنابر للنوم. كما اختطفت تلك المجموعة المسلحة أكثر من ١٠٠ طالب.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل. وأوغندا دولة طرف في البروتوكولين الاختياريين، ونحن نشجع الدول الأعضاء التي لم تنضم إلى البروتوكولين بعد على النظر في الانضمام إليهما والتصديق عليهما وتنفيذهما محليا. من الأهمية بمكان أن تُعد وتقدم التقارير عن التنفيذ في الوقت المناسب.

ونلاحظ الدعوة التي وجهها الأمين العام للأطراف المدرجة أسماؤها في مرفقات التقرير لإعداد وتنفيذ خطط عمل ملموسة ومحددة زمنيا لوقف تلك الانتهاكات. ومن الضروري أن ينظر مجلس الأمن في اتخاذ تدابير ضد أي من الأطراف التي لا تمتثل. ونشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كوماراسوامي، على الإنجازات التي حققتها في وضع اللمسات الأخيرة على خطط عمل مع أطراف صراعات في أربعة بلدان، ونشجعها على المحافظة على الزخم.

ونلاحظ أيضا توصية الأمين العام السماح بالاتصال بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة من غير الدول لكفالة حماية واسعة وفعالة للأطفال. ونعتبر ذلك توصية إيجابية. وروح تلك التوصية روح ايجابية، ولكن من الأهمية بمكان مراعاة الظروف المحددة التي قد تسود على أرض الواقع.

وتنوه أوغندا بتوصية الأمين العام بأن تتخذ تدابير أقوى ضد الممعنين في الانتهاكات الذين بسبب ارتكابهم جرائم جسيمة ضد الأطفال ظلوا مدرجين في تقاريره

السنوية لفترة خمس سنوات على الأقل. كما أن من الواضح أن الأمم المتحدة تمر بمراحل مختلفة للعمل مع مختلف الأطراف المدرجة في القوائم، بما في ذلك المفاوضات بشأن إبرام خطط عمل. وبالرغم من الإطار الزمني لفترة السنوات الخمس، فإن أوغندا تدعو إلى وضع مجموعة واسعة من الشروط التي تجعل من الضروري اتخاذ المجلس إجراء ضد المعنين في ارتكاب الانتهاكات.

وتؤكد أوغندا على أهمية حث الجهات الفاعلة المعنية بعمليات السلام على ضمان المراعاة المستمرة لشواغل الأطفال في الصراعات المسلحة واحتياجاتهم. ونظرا للأبعاد الإقليمية لبعض الصراعات، فإن الأمر الأساسي هو أن تقوم الدول الأعضاء المعنية وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والأفرقة القطرية بالتعجيل بوضع الاستراتيجيات المناسبة وآليات التنسيق. وذلك أمر ضروري لتبادل المعلومات والتنسيق بشأن شواغل حماية الأطفال عبر الحدود.

إن أوغندا على اقتناع بأن هذه المناقشة ينبغي أن تؤدي إلى زيادة حشد جهودنا الجماعية لحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح. وللأطفال في جميع أرجاء العالم الحق في العيش في ظروف توفر فرصة لبناء مستقبل مشرق وناجح. ولذلك نحن نشيد إشادة كبيرة بالممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كوماراسوامي، وبموظفيها على الأعمال التي يقومون بها في ذلك الاتجاه.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب ترحيبا حارا بكم، سيدتي الرئيسة، بصفتكم وزيرة خارجية المكسيك وتتولون رئاسة المجلس اليوم. كما أشكركم على الملاحظات الشاملة التي أدليتم بها. وأود أن أعرب لوفد المكسيك عن أصدق تهانينا على أعماله في ظل قيادة السفير هيلر بصفته رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح وعلى جهود الوفد في إعداد مشروع البيان الرئاسي التي سنعتمده اليوم.

وأود أن اشكر السيدة كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزع المسلح، على إحاطتها الإعلامية، وأن اشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الأخرى – السيدة جونسون، نائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ والسيد أتول كهاري، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام؛ والسيدة مانجو غرونغ.

إن الأطفال يواجهون كل يوم أشكالا مروعة لإساءة المعاملة والعنف في مختلف أجزاء العالم. وتفيد التقارير أنهم يختطفون قسرا ويجندون أعضاء في المليشيات. كما أن الأطفال ضحايا للاتجار الجنسي، والفتيات على وجه الخصوص يواجهن العنف الجنسي. والعديد من الأطفال لا تتوفر لهم فرصة الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية الأساسية أثناء الصراعات المسلحة. وعلينا أن نعكس ذلك الاتجاه وأن نحمي الأطفال مهما كان الثمن، وفي ذلك الصدد يضطلع المجلس بدور أساسي.

ويقدم لنا تقرير الأمين العام (S/2010/181) معلومات مفيدة للغاية من أجل منع جميع الانتهاكات والاعتداءات التي ترتكب ضد الأطفال. ونحيط علما بملاحظات الأمين العام ونؤيد توصياته. ونرحب بتركيز الاهتمام على المعنين في الانتهاكات.

وأحرز تقدم هام خلال العام الماضي، ونحن نرحب باتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) وبتوسيع المعايير المحددة للإدراج في القائمة لتشمل قتل الأطفال وتشويههم. ولا يمكن السماح بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الأطفال ولن يسمح بها. ولذلك، نحن نعتقد أن حماية الأطفال جزء من القيم الثقافية الجماعية للإنسانية.

إن هدفنا في المجلس لتحسين حماية الأطفال هو تعزيز أطر حماية الأطفال. وعلينا أن نواصل جهودنا الجماعية لتحقيق تلك الغاية. كما أن تركيا تؤمن بأهمية التحقيق مع جميع من يرتكبون الجرائم الجسيمة ضد الأطفال ومقاضاتهم ومعاقبتهم. ونود أيضا أن نؤكد على شعورنا بالقلق العميق حيال زيادة عدد الهجمات على مرافق التعليم والمدارس والتلاميذ. ونظرا لأن التعليم هو مستقبل الأجيال الجديدة، ينبغي لمجلس الأمن أن يتصدى للمشكلة في مداولاته في المستقبل.

وبينما نعمل على تحقيق أهدافنا، نرى أنه ينبغي دائما أخذ ثلاث نقاط بعين الاعتبار. أولا، لا بد من تشجيع الدول في جميع المراحل على التعاون مع الفريق العامل. ثانيا، ينبغي التعجيل بأعمال الفريق وتيسيرها بغية تغطية المزيد من الحالات. ثالثا، ينبغي أن نمنح الأولوية لتنفيذ وثائق الأمم المتحدة أولا.

وبالنسبة لتلك النقطة الأخيرة، فإن تركيا تؤيد بقوة جميع صكوك الأمم المتحدة ومبادراتها المتصلة بحقوق الأطفال. ونحن نبدي تفانينا وحساسيتنا إزاء مسألة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال بانضمامنا إلى جميع صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة. ومن نافلة القول، إن صكوك الأمم المتحدة هذه أصبحت جزءا أساسيا من التشريعات في تركيا. ونحن طرف في مختلف الصكوك التي تنهض بحقوق الطفل خارج إطار الأمم المتحدة. وينبغي أن تكون أولويتنا الأولى هي تحنيد جميع البلدان لصالح تأييد وتنفيذ جميع اتفاقيات الأمم المتحدة وبرتوكولاتها.

ويشكل الأطفال ثلث سكاننا تقريبا. وهم مستقبلنا. وعلينا أن نتحد من أجل مستقبلهم. وعلينا أن نتخذ إجراء ضد الممعنين في انتهاكات حقوق الأطفال في التحرر من الآثار المدمرة للصراعات المسلحة. وعلى مجلس الأمن ألا يمتنع عن اتخاذ الخطوات الضرورية لوقف الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال وأن يتحمل مسؤوليته عن حماية أطفالنا.

وتركيا ملتزمة بالإسهام في جميع الجهود الرامية إلى إيقاف الممعنين في ارتكاب الجرائم ضد الأطفال، وندعو جميع الدول إلى العمل بفعالية بشأن المسألة.

السيدة زيادة (لبنان) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على وجودكم هنا لتولي رئاسة هذه المناقشة الهامة. كما أشكر السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والمتكلمين الآخرين السيد كهاري والسيدة جونسون، على إحاطاتهم الإعلامية. ونشيد بشجاعة السيدة مانجو غرونغ ونشكرها على شهادتها، التي تعطي وجها إنسانيا للانتهاكات والجرائم التي نناقشها اليوم.

إن حق الأطفال في الحياة والأمن والرعاية الصحية والتعليم ما زال منتهكا من جراء الصراعات المسلحة. وفقدان طفولة هؤلاء الأطفال يشكل تهديدا للسلام والأمن في المجتمعات التي ينتمون إليها ويمنعهم من بناء دول مزدهرة وتحترم القانون الدولي.

وفي منطقتنا، لا يمكن إرساء السلام العادل والدائم في وقت تستمر التهديدات المتواصلة والدائمة للأمن البدني لأطفالنا. وتشمل هذه التهديدات القنابل العنقودية التي زرعتها إسرائيل في لبنان وغزة وما زالت تشوه أطفالنا. كما أن حصار غزة لا تزال له آثار مدمرة على أطفالنا الذين يشكلون ٤٥ في المائة من السكان هناك.

ويمثل القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) تقدما حاسما في حماية الأطفال لأنه يقدم معيارين جديدين – العنف الجنسي والقتل والتشويه – لإدراج أطراف الصراعات المسلحة في مرافق التقارير السنوية للأمين العام. ومع ذلك، يعتقد لبنان

أن الانتهاكات الخطيرة الستة التي يعددها القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) هي جميعا خطيرة بنفس الدرجة وينبغي للفريق العامل أن يمنحها نفس الاهتمام. ونأمل أن يجري في يوم ما توسيع معايير الإدراج في مرافق تقارير الأمين العام لتشمل تلك الانتهاكات الستة؛ وعدم القيام بذلك سيكون بمثابة سكوت على الجرائم البشعة المرتكبة بحق آلاف الأطفال. وينبغي ألا يقتصر أي تدبير للتصدي للانتهاكات الجسيمة على أعراض ما بعد انتهاء الصراع؛ فأي تدبير من هذا القبيل يجب أن يكون جزءا من استراتيجية لمنع الصراع والتعامل مع الأسباب الكامنة للصراعات الناشئة.

كما ينبغي أن تتجسد حماية الأطفال في قرارات مجلس الأمن المتعلقة ببلدان محددة. وفي هذه الحالة، نرحب باعتماد إدارة عمليات حفظ السلام للمبادئ التوجيهية بشأن حماية الأطفال. وشأننا شأن الأمين العام، نعيد التأكيد على أهمية نشر مستشارين في مجال حماية الأطفال في البعثات. ونشجع جهود الممثلة الخاصة للأمين العام الرامية إلى تصميم هيكل تمويلي مستقر وثابت، من شأنه كفالة الموارد اللازمة لتنفيذ خطط العمل. كما نحث المانحين على توفير التمويل اللازم للحكومات الوطنية والأمم المتحدة وشركائها من أجل ضمان إعادة تأهيل الأطفال الذين ارتبطوا بالقوات أو الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم.

قبل ١٢ عاما، نظر مجلس الأمن في موضوع الأطفال والصراع المسلح للمرة الأولى. وقطعنا شوطا طويلا منذ ذلك الحين وحققنا بعض التقدم. غير أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. أولا، نعتقد أنه لا بد من أن يستجيب بسرعة الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح للحالات العاجلة أو المفاجئة التي يتضرر فيها الأطفال على نطاق كبير. ثانيا، نشدد على أهمية النداءات من أجل متابعة تنفيذ توصيات الفريق العامل بفعالية أكبر. ويلاحظ الأمين العام، في تقريره (S/2010/181)، أن الإفلات من العقاب ما زال سائدا وأنه لا يزال من النادر محاكمة أطراف الصراع المدرجة في مرافق تقاريره. ولذلك، يجب على مختلف هيئات الأمم المتحدة تيسير الدعم المنسق لمساعدة السلطات الوطنية على إرساء سيادة القانون والحفاظ عليها على الصعيد الوطني. ومن شأن ذلك السماح بمساءلة الجناة عن أفعالهم – وهو عامل حاسم في حماية الأطفال.

ولا يمكن تجاهل الآثار النفسية والاجتماعية الضارة للصراعات على الصحة العقلية للأطفال وعلى الاستقرار والسلام الدائم في المجتمعات في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وعلى الرغم من جهود الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة ذات الصلة، ما زالت هناك ثغرات في مرحلة إعادة الإدماج، ولا سيما في المجال النفسي والاجتماعي. ومن ثم، نشجع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب السلطات الوطنية، على أن تقوم بصورة مشتركة بتحسين خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال المسرحين وجميع الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

إننا نتحمل المسؤولية الأخلاقية والمعنوية عن حماية الأجيال المقبلة من آفة الصراع المسلح. ويجب أن نركز في جهودنا على التخفيف من الآثار العاطفية والبدنية والنفسية على الأطفال الذين يدفعون يوميا رفاههم، وفي أحيان كثيرة حياتهم، ثمنا لحروب لم يختاروها.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أهنئ ممثلة لبنان على لغتها الإسبانية الممتازة وأشكرها على بذل جهد للإدلاء ببيانها بلغتي.

السيد إيسوزي – نغوندي (غابون) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يشيد إشادة خاصة، سيدتي، ببلدكم، المكسيك، على اهتمامكم بحماية المدنيين في الصراع المسلح. ومما يشهد بوضوح على ذلك الاهتمام رئاسة بلدكم المتميزة

لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح وحضوركم مناقشة اليوم.

كما يشكر وفد بلدي السيدة راديكا كوماراسوامي على عرضها الممتاز للتقرير السنوي التاسع للأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح (S/2010/181) ويؤكد مجددا دعمنا لجهودها لدعم قضية الأطفال المتضررين من آفة الحرب. كما نلاحظ الشهادة المؤثرة للغاية التي أدلت بها السيدة مانجو، وهي جندية طفلة سابقة، حول الحرب في نيبال. ولم تُذكرنا شهادتها بجسامة الظاهرة وإلحاحها فحسب، ولكنها شجعتنا أيضا على الاستماع إلى الأطفال وإشراكهم في تسوية المشاكل التي تهمهم.

ويرغب وفد بلدي في التطرق إلى النقاط الثلاث التالية: تأثير الأشكال الجديدة للحروب على الأطفال، والتقدم المحرز، والتحديات المقبلة والآفاق التي تنتظرنا.

إن الأشكال الجديدة للصراع المسلح، التي تتسم بالمشاركة المتزايدة للأطراف الفاعلة من غير الدول وباستخدام أشكال غير تقليدية للقتال، تعقد إجراء تقييم موضوعي لآثار الحرب على الأطفال. وبالإضافة إلى هذا، هناك الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وازدياد الجماعات المسلحة، وظهور حروب الموارد وتدويل الإرهاب، وهي أمور تذكي باستمرار ثقافة العنف، خاصة ضد الأطفال.

وحدد الأمين العام، في تقريره الدوري عن الأطفال والتزاع المسلح عام ٢٠٠٥ (S/2005/72)، ستة انتهاكات لحقوق الأطفال في مناطق التراعات، ألا وهي، القتل أو التشويه، وتجنيد الأطفال الجنود، والهجمات على المدارس والمستشفيات، والاغتصاب أو الأشكال الأخرى للعنف الجنسي، وخطف الأطفال، ومنع الوصول الإنساني إلى الأطفال. وتدين غابون بقوة هذه الممارسات الشنيعة والمشينة، التي تهين الأخلاق وتقوض كرامة الإنسان.

وكان أحد أهم إنجازات السنوات العشر الماضية إدراك المجتمع الدولي أن الالتزام السياسي والدبلوماسي مهم في الاستجابة لمعاناة الأطفال المتضررين من التزاع المسلح. واضطلع مجلس الأمن بدور حاسم في الإقرار، بالقرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، بأن حماية الأطفال في التراعات المسلحة تؤثر على السلم والأمن الدوليين. وتشهد القرارات العديدة التي اتخذها منذ ذلك الحين مجلس الأمن والجمعية العامة على هذا الأمر. وبذلك تؤخذ الآن المشاكل المتعلقة بالأطفال في الحسبان لدى التفاوض على اتفاقات السلام وولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأراد المجلس باعتماده، وفقا للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، آلية للرصد والإبلاغ للبلدان التي تخوض حروبا، وباعتماده فريق عمل معنيا بالأطفال في التزاع المسلح، أن تكون لديه معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب بشأن تجنيد واستخدام الأطفال من جانب أطراف التراعات المسلحة، وبشأن انتهاكات حقوق الأطفال. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال أمام المجتمع الدولي تحديات كثيرة يتعين التغلب عليها في هذا المجال. وما فتئ الواقع على الأرض مقلقا للغاية.

ويكشف تقرير الأمين العام (S/2010/181) عن أن الكثير من الجيوش الوطنية والجماعات المسلحة تواصل تجنيد واستخدام الأطفال. لذلك، نرحب بنشر قوائم في مرفقي تقرير الأمين العام بأسماء أولئك الذين ينتهكون حقوق الأطفال، وهو ما يمثل بالتأكيد تقدما صوب اتخاذ إجراءات قانونية محتملة ضدهم.

ويسعد بلدي أن دول وسط أفريقيا اعتمدت، في مؤتمر إقليمي عقد في نجامينا بتاريخ ٨ و ٩ حزيران/يونيه

٢٠١٠، إعلان نجامينا الذي أعادت فيه تأكيد التزامها بوضع نهاية لتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، بغية تعزيز السلام والأمن وتعزيز تنمية المنطقة دون الإقليمية، حيث يوجد أكثر من ٣٠ ألف طفل جندي.

إن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة مسؤولية مشتركة. وترى غابون أن توصية الأمين العام بكفالة إمكان النظر في مسألة تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة على كل مستويات أنشطة مجلس الأمن، بما في ذلك لجان مكافحة الإرهاب، هي توصية هامة.

وتشمل هذه التوصية اقتراحا آخر يحث على مشاركة خبراء بشأن المسائل المرتبطة بحماية الأطفال في كل بعثات الأمم المتحدة للسلام، بما في ذلك عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية. كما سيكون من المستصوب أن ينشئ مجلس الأمن لجنة جزاءات معنية بانتهاكات حقوق الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. وبوجه عام، إن عملنا في مكافحة الإفلات من العقاب في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الأطفال لن يكون فعالا حقا إلا إذا قمنا بزيادة حملاتنا للتوعية بهدف دفع أكبر عدد من الزعماء والأفراد إلى قبول وفهم صحة هذا الكفاح.

وينبغي أن يضع البيان الرئاسي الذي سنعتمده في نهاية هذه المناقشة الأسس لأخلاقيات مشتركة تلزمنا جميعا، الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية – بالعمل معا من أجل مصلحة أطفال العالم بأسره ومن أجل الأجيال المقبلة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون لكم سيدتي، على مبادرتكم إلى عقد جلسة اليوم، وللأمين العام على إعداد تقرير استعراض عام (S/2010/181). كما نشكر السيدة كوماراسوامي، والسيد كهاري، والسيدة يوهنسون والسيدة غورونغ على المعلومات التي قدموها.

تؤيد روسيا دعوات الأمين العام إلى إيلاء الاهتمام المناسب لكل الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال في النزاعات المسلحة. ولا ينبغي أن تمر الجرائم ضد الأطفال دون عقاب. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوات العملية الأولى لإدراج معلومات عن أطراف النزاع المسلح المسؤولة عن قتل وإصابة الأطفال والاغتصاب وأشكال الاعتداء الجنسي الأخرى في مرفقي تقرير الأمين العام. لكننا نود أن نشدد على ضرورة النظر بشكل صحيح في مسألة إدراج معلومات عن حالات بلدان بعينها في التقرير. وبشكل خاص، لا نعتقد أن من الصواب إدراج عدة حالات في التقرير الحالي – تحديدا، الهند، وباكستان واليمن – لا يمكن تسميتها نزاعات مسلحة.

وندين بشدة الهجمات المتعمدة على المدنيين، بما في ذلك الأطفال، والاستخدام المميت والعشوائي وغير المتناسب للقوة، التي ذكرها الأمين العام. وما يقلقنا بصفة خاصة هو ما أشار إليه التقرير بشأن المنحى المتزايد في عدد الهجمات التي تشنها أطراف النزاعات على المرافق التعليمية.

وتدين روسيا الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي خلال عملية الرصاص المسكوب في غزة، التي قضت على أرواح مئات الأطفال ودمرت المدارس. إن الإحصاءات في التقرير لا يمكن ألا تؤثر في أحد. وندعو مرة أخرى أطراف النزاعات إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والامتناع عن العنف ضد السكان المدنيين.

ويبقى الأطفال ضحايا للنزاعات في أفغانستان والعراق، حيث تهاجم الجماعات المسلحة السكان المدنيين وترتكب أعمالا إرهابية. ومن المهم أن يدرج تنظيم القاعدة وحركة الطالبان مرة أخرى في قائمة المنتهكين. للأسف،

يموت الأطفال في هذه البلدان نتيجة أعمال القوات الأجنبية التي يفترض أن تدافع عنهم. ونرى أن محاولات وصف وفيات الأطفال بأنها أضرار جانبية محاولات غير مبررة. وهذا يتماشى أيضا مع اتفاقيات جنيف. ونحن نفضل فحص هذه الحوادث عن كثب ومعاقبة أولئك المسؤولين عنها.

ونرحب بعمل بعثات الأمم المتحدة وأفرقتها القطرية الذي يهدف إلى جعل أطراف التراعات تقبل خطط العمل لمنع ووقف انتهاكات حقوق الأطفال. غير أن الاتصال مع هياكل الأمم المتحدة والجماعات المسلحة من غير الدول لا يمكن أن يجري إلا بموافقة الحكومات المعنية. علاوة على ذلك، فإن خطط العمل أدوات مهمة لحماية الأطفال ولا ينبغي النظر إليها باعتبارها هدفا في حد ذاتها وإجراء تحسينات حقيقية في حالة الأطفال الميدانية أهم بكثير لتقييم التقدم المحرز في الوعود المكتوبة على الورق، التي لا يتم الوفاء بها في أغلب الأحيان.

وقام الفريق العامل المعني بالأطفال في التراع المسلح، بقيادة فرنسا ولاحقا المكسيك، بقدر هائل من العمل في وضع توصيات بشأن حالات فعلية. وبغية تنفيذها بفعالية، من الضروري تطوير تعاون بناء مع الحكومات المعنية.

لقد درسنا باهتمام التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. ونعتقد أن معظمها يستحق دراسة وتحليلا متأنيين، بما في ذلك من ناحية التطبيق العملي. وبوجه خاص، نرى أن تبادل الآراء بشأن معايير تحديد أطراف التراعات باعتبارها ممعنة في الانتهاك سيكون مفيدا. ونعتقد أن إشارة موجزة في مرفقي تقرير الأمين العام غير كافية في هذا السياق.

ونحن ممتنون لوفد المكسيك على إعداد مشروع البيان الرئاسي الذي سنعتمده اليوم.

السيد موريتي (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): يشرف وفدي حضور وزيرة خارجية المكسيك، معالي باتريشيا إيسبنوزا، في المجلس هذا الصباح. وأشكركم، سيدي، ووفدكم على مبادرة عقد هذه الجلسة المهمة.

(تكلم بالإنكليزية)

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والتراع المسلح، السيدة راديكا كوماراسوامي، على عملها الرائع وملاحظاتها اليوم. كذلك نشكر نائبة المدير التنفيذي لليونيسيف ومساعدة الأمين العام لعمليات حفظ السلام على بياناتهما.

وأود أن أخص بالشكر مانجو، على شهادتها الرائعة عن تجربتها بوصفها أحد الجنود الأطفال في نيبال. وأشيد بشجاعتها وتصميمها. ومما يبعث على القلق أن هذه التجارب تتكرر يوما إثر يوم مع آلاف الأطفال في العالم. إن حالة حماية الأطفال في التراعات المسلحة حالة قاهرة من الناحية الأخلاقية. وفي الحالات التي تنطوي على تهديد للسلم والأمن الدوليين، لا بد لمجلس الأمن من أن يتصرف لمنع وقوع أي انتهاك ضد الأطفال ووقفه.

ويبين تقرير الأمين العام (S/2010/181) نجاح العمل الذي يقوم به مكتب السيدة كوماراسوامي، بالاقتران مع عمل جهات فاعلة أخرى مثل اليونيسيف. إن إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بمجموعات مسلحة في عدة بلدان، كما ورد وصفه في التقرير، مدعاة للاحتفال الحقيقي. وتوقيع خطط العمل مع مجموعات في الفلبين، والسودان، ونيبال عمل جدير بالتقدير. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك حالات عديدة تجري فيها انتهاكات مستمرة تمثل تذكيرا مؤلما بأنه لا يزال يتعين القيام بالشيء الكثير.

إن رصد الانتهاكات وجمع المعلومات الدقيقة لا يزال يمثل تحديا. والتنسيق الوثيق مع السلطات المحلية

وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة عنصر رئيسي، ومن المهم أيضا تحديد واختيار أفضل الممارسات في هذا المجال وتوحيد منهاج جمع البيانات، خاصة في ما يتعلق بالعنف الجنسي، حيث تكمن أكبر التحديات.

ثمة مصدر قلق آخر، ألا وهو المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. وإجراء تحسينات في هذا المجال يقتضي دعما قويا عن طريق المساعدة التقنية وبناء القدرات. ولعل من المجدي النظر في طرق يمكن بها للمنظمات المتعددة والحكومات أن تتعاون مع الدول المعنية في ذلك الصدد. وسيكون هذا مهما بشكل خاص في تلك الحالات التي ترجع فيها أوجه القصور في أغلب الحالات إلى عدم توفر التمويل والخبرة والهياكل القضائية.

وينبغي للمجلس والفريق العامل الأخذ في الحسبان الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تكتنف الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي حالات عديدة يجعلهم الفقر والإجحاف الاجتماعي أكثر تعرضا، على الرغم من أنه لم يكن ذلك قط مبررا للانتهاكات والإساءات ضد الأطفال. وبوسع الفريق العامل أن يقدم توصيات تتعلق بظروف اجتماعية واقتصادية محددة تؤثر في حماية الأطفال في سياق النزاعات المسلحة.

وعند وجود أي عملية من عمليات حفظ سلام في الميدان، ينبغي دمج حماية الأطفال في استراتيجيات الحماية على نطاق البعثة التي دعا إليها القرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩)، كما يحدث في الكثير من الحالات. ويمكن لهذه الاستراتيجيات أن تشمل خططا للحماية الفعالة للمرافق التعليمية وبناء القدرات ليتسنى لقادة المجتمع المساعدة، في أقرب وقت ممكن، على تحديد أي محاولات من جانب المجموعات المسلحة لتجنيد الأطفال أو مضايقتهم.

أود أن أتكلم بإيجاز عن نقطتين تتعلقين بوظيفة الفريق العامل. من الحتمي أولا وأخيرا، أن تقوم الأمانة العامة بتزويده بالدعم الإداري الكافي كما طُلب ذلك مرارا وتكرارا. ونشعر بقلق خاص إزاء الإبقاء على الذاكرة المؤسسية للفريق واللازمة بشكل خاص للأعضاء المنتخبين ليتمكنوا من المشاركة على نحو ملائم في عمله. ثانيا، سنؤيد الجهود التي تكفل للفريق العامل القدرة على تناول الحالات العديدة المدرجة في جدول أعماله، وفي أوانها.

وفي الختام، أود أن أكرر التزام حكومتي بحماية الأطفال في جميع الحالات وليس فحسب من خلال عمل مجلس الأمن، حيث تؤثر الانتهاكات على السلم والأمن، بل أيضا من خلال وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومن خلال التعاون الثنائي.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أستهل كلمتي بشكركم، يا سيادة الرئيس، وشكر معالي السيدة باتريشيا إسبينوزا كانتيانو، على عقد هذه المناقشة، مما يبين الأهمية الخاصة التي تعلقها المكسيك على مسألة الأطفال في النزاعات المسلحة. إن البوسنة والهرسك بوصفها بلدا مر بتجربة شديدة، تخالجه مشاعر قوية جدا نحو هذا الموضوع، ونرى أن إيلاء أولوية عليا لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة مسألة تكتسي أهمية حيوية. وأود أن أكرر تقدير البوسنة والهرسك للجهود الدؤوبة التي تقوم بها المكسيك ولتوليها رئاسة الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة.

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة راديكا كوماراسوامي، ومساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد أتول كهاري، ونائبة المديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة هيلدا فرافيورد يوهنسون، على إحاطتهم الإعلامية ونعرب عن امتناننا لمانجو

غورونغ، على تشاطر قصتها معنا اليوم. إننا نلمس حقا شجاعتها ونحترمها، واعتقد أننا استمعنا إلى رسائل مهمة جدا يتعين علينا دراستها في المستقبل.

إن البوسنة والهرسك تقدر أيما تقدير وتؤيد كل التأييد أنشطة السيدة كوماراسوامي في مجال الاتصال الجماهيري والزيارات الميدانية، وهي أنشطة تسهم مساهمة كبيرة في تحسين حالة الأطفال في النزاعات المسلحة. إن النهج الواقعي والشامل، بالاقتران مع التشديد على المساعدة الإنسانية الرامية إلى كفالة توفير حماية أوسع وأكثر فعالية للأطفال المعرضين لحالات النزاع مثار القلق والمتأثرين بها، مسألة على جانب كبير من الأهمية.

ونؤيد أيضا البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم.

إن البوسنة والهرسك تحيط علما بصورة إيجابية بتقرير الأمين العام (S/2010/181) وبالتوصيات الواردة فيه. لقد أُحرز تقدم كبير في ما يتعلق بتوقيع خطط العمل لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا وضمان إطلاق سراحهم من القوات المسلحة والمجموعات المسلحة.

ونشعر بالتشجيع إذ أن بعض أطراف النزاعات المسلحة حققت تقدما في إطلاق سراح الجنود الأطفال. ومع ذلك، يساورنا قلق عميق مؤداه أن ممارسة تجنيد الأطفال واستخدامهم استمر طوال العام الماضي. وبينما نشدد على الدور الرئيسي للحكومات الوطنية في توفير الحماية والغوث إلى جميع الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، نحض جميع أطراف النزاعات على أن تمتثل امتثالا كاملا للقانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان في ما يتعلق بحماية السكان المدنيين. ويتوجب على جميع البلدان والمجموعات أن تضع حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح فوق السياسة.

وعلاوة على ذلك، نحث أطراف النزاع المدرجة في المرفقين المتضمنين في تقرير الأمين العام على الدخول في حوار بناء لإعداد خطط عمل محكومة بإطار زمني وتنفيذها هذه الخطط لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم، ووقف العنف الجنسي ضد الأطفال ووقف قتل الأطفال وتشويههم. ويجب أن يتم القيام بهذه العملية من خلال التنسيق الكفء في ما بين مختلف الجهات الفاعلة في الميدان، بما في ذلك التنسيق في ما بين الحكومة المضيفة والكيانات التابعة للأمم المتحدة والمانحين والمنظمات غير الحكومية.

ونشجع المانحين على ضمان التمويل الكافي والملائم وفي الوقت المناسب لتنفيذ خطط العمل. وفي هذا السياق، ينبغي ضمان صفقات التعليم وإمكانية وصول الاحتياجات الأساسية من قبيل التغذية والصحة والمياه والدعم النفسي من أجل إعادة إدماج الجنود الأطفال في أسرهم ومجتمعاتهم، وإزالة جميع الحواجز أمام الوصول إلى ذلك.

إننا إذ نقر بأهمية دور التعليم، نشعر بقلق عميق إزاء الزيادة في عدد الهجمات على المدارس والمرافق التعليمية والمدرسين والطلاب. وفي أوقات النزاع ينبغي اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية الحق في التعليم. ويجب على جميع أطراف النزاع الحفاظ على المدارس كمناطق محمية ومناطق سلام للبنين والبنات.

ترى البوسنة والهرسك، أنه ينبغي اتخاذ تدابير هادفة وتدريجية وقوية ضد المجموعات والأفراد الذين يرتكبون باستمرار انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. ولإنهاء الإفلات من العقاب عن الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال، يتعين على الدول الأعضاء تأييد المعايير الدولية القائمة وتفعيل التزاماتها من خلال الإسراع في إصلاح التشريعات الوطنية والتنفيذ والرصد المنهجيين. وينبغي تقديم الجناة للعدالة امتثالا

لآليات العدالة الدولية، أي المحاكم الجنائية والمحاكم المتخصصة.

إن مبادئ باريس وخطوطها التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بقوات مسلحة أو مجموعات مسلحة تتضمن نهجا شاملا لإعادة إدماج الأطفال في مجتمعاتهم. وإشراك الأطفال في أنشطة بناء السلام أحد العناصر الرئيسية لكل استراتيجية من استراتيجيات بناء السلام. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص للأطفال اللاجئين والمشردين والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والذين تعرضوا للعنف الجنسي. ونعتقد أن من المهم جدا مشاركتهم في نزع السلاح والتسريح وعمليات إعادة الإدماج. إن الاستمرار في تضمين ولايات جميع بعثات الأمم المتحدة العاملة في حفظ السلام وبناء السلام والبعثات السياسية أحكاما محددة بشأن حماية الأطفال أمر بالغ الأهمية، كما يجب نشر مستشارين في شؤون حماية الأطفال في جميع تلك البعثات.

ثمة مستجدات إيجابية عديدة طرأت في مجالي الرصد والإبلاغ منذ اعتماد القرارين ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥). ومع ذلك فما زال هناك عمل كثير باق. إننا نرى ضرورة تعزيز نظام الرصد والإبلاغ وتطوير قدراته الضرورية للاستجابة العاجلة والفاعلة لكل الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال وإساءة معاملتهم، لا سيما فيما يتعلق بجمع المعلومات الموثوقة والقابلة للتحقق بشأن أعمال الاغتصاب والعنف الجنسي. من المهم للغاية أن تقوم فرق العمل القُطرية المعنية بالرصد والإبلاغ بمتابعة التطورات وتنفيذ توصيات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والتراعات المسلحة.

ينبغي تطوير التعاون وتبادل المعلومات بين الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والتراعات المسلحة ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة ولجان الجزاءات ذات الصلة. على لجنة الجزاءات أن تنظر في دعوة مكتب الممثلة الخاصة إلى اجتماعاتها، كما حدث في أيار/مايو بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتضعه في الصورة بشكل أكثر انتظاما فيما يتعلق بالتوصيات المحددة المضمنة في تقارير الأمين العام. ونعتقد أن مثل هذا التعاون يمثل قيمة مضافة لجهود فريق العمل ويساهم في نفس الوقت بشكل ملموس في الاستغلال الأمثل لتوصيات الفريق.

ختاما، تؤيد البوسنة والهرسك تأييدا تاما إصدار مجلس الأمن لبيان رئاسي عملي المنحى وتؤمن بأن نماذج إيجابية أخرى سوف تلحق بذلك مستقبلا.

السيد لولو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، اسمحي لي أن أضم صوتي لمن سبقوني في الترحيب بكم في هذه المناقشة وبتوجيه الشكر لكم لقيادتكم لها. كما أود أن أشيد ببلدكم لاختياره موضوع مناقشة اليوم.

أود كذلك أن أشكر السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة على جهودها الدؤوبة وإسهاماتها في مهمة حماية حقوق الأطفال ورفاههم. إن ثقافة التعاون المتنامية في هذا المجال بين المسؤولين في الدول والأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة تضاف إلى رصيد السيدة كوماراسوامي وقيادتها. إن تلك الجهات الفاعلة، إذ تعمل معا لتقديم المشورة بشأن خطط محددة الآجال لإعادة تأهيل الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة وإعادة دمجهم وتنفيذ تلك الخطط، تسهم إسهاما عظيما في مهمة حماية حقوق ورفاه تلك المجموعة الأكثر ضعفا.

إن الأطفال ليسوا ضحايا التراعات المسلحة فحسب بل هم أيضا يعانون أسوأ عواقبها المدمرة، فهم في ضعفهم وقلة حيلتهم يُقتلون ويُشوَّهون ويُستغلُّون وتساء معاملتهم

في تلك الحالات كما استمعنا إلى ذلك هذا الصباح في الشهادة المؤثرة التي أدلت بها السيدة مانجو غورونغ. إننا نشيد بشجاعتها وهي تروي قصتها أمام مجلس الأمن.

وفي الحالات التي ينجون فيها، يكون مستقبلهم في الغالب متسما بالإهمال والرفض وحتى النبذ. إننا متقنعون بأن على المجتمع الدولي، حيثما وُجد نزاع مسلح، أن يتخذ التدابير الضرورية لحماية أكثر الجماعات ضعفا التي يمثل الأطفال شريحة هامة منها. إن تدخُّلنا ينبغي أن يستهدف منع انخراطهم أو استعمالهم في النزاعات المسلحة في مخالفة للقانون الدولي.

مهما طالبنا المجلس أن يستمر في الاهتمام بمسألة الأطفال في الصراعات المسلحة فلن نوفي ذلك الأمر حقه. وحقيقة، فإن المجلس قد برهن خلال العقد المنصرم التزامه بتخفيف معاناة أولئك الأطفال، بدءا بقراره التاريخي ١٢٦١ (١٩٩٩) ومؤخرا قراره ١٨٨٢ (٢٠٠٩). كما أن القرار ١٦٢١ (٢٠٠٥) الذي بموجبه أنشئ الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والنزاعات المسلحة يوفر آلية أخرى هامة مكّنت المجلس من معالجة مسألة حماية الأطفال في الصراعات المسلحة من الناحية العملية.

إننا سعداء لأن القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) قد وسَّع رقعة إطار تقارير الأمين العام بحيث يشمل مخالفات إضافية ويتصدى لحالات النزاع غير المدرجة على جدول أعمال المجلس. كما أن ذلك القرار قد وسّع النطاق المفاهيمي للمسألة ليشمل القتل والتشويه والاغتصاب والأنماط الأخرى من العنف الجنسي التي يتعرض لها الأطفال في تلك الحالات. لقد كان من المناسب أن أصبحت مسألة حماية الأطفال في الصراعات المسلحة جزءا لا يتجزأ من أعمال المجلس.

إننا نحيي التقدم المحرز في اعتماد الصكوك الملائمة وإنشاء الأطر المؤسسية ذات الصلة بالأطفال في الصراعات المسلحة. كما نشيد بالبلدان التي تقبلت عن طيب خاطر دعم الأمم المتحدة واستراتيجياتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن إعلان أنجمينا بشأن الأطفال الجنود الذي وقّعت عليه نيجيريا وخمسة بلدان أخرى الأسبوع الماضي يُظهر مدى الالتزام بالتصدي لهذه المسألة.

إذا كانت هذه الإنجازات مدعاة للتقدير فإنه من الواضح أن ثمة عملا كثيرا ينتظر القيام به. ومن دواعي قلق نيجيريا أن بعض الذين يصرون على ارتكاب تلك الانتهاكات، والواردة أسماؤهم في مرافق تقارير الأمين العام منذ خمسة أعوام على أقل تقدير، لم يجدوا بعد اهتماما من المجلس بغرض كفالة مساءلتهم.

نرى أنه يجب تشجيع الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة على الاستمرار في عمليات الرصد والتقييم والتشاور والإبلاغ الموضوعي بشأن سلسلة المسائل التي تمس الأطفال في الصراعات المسلحة. وعلى المجلس أن يتخذ التدابير الكفيلة بتوفير الدعم الإداري الكافي للفريق العامل بغية تعزيز قدراته على تنفيذ ولايته. كما أن هناك حاجة للتنسيق بين الفريق العامل والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة ولجان الجزاءات ذات الصلة وذلك بهدف جعل توصيات لجان الجزاءات متجاوبة بشكل مقبول مع متطلبات الحماية في الصراعات المسلحة.

من جانبه، ينبغي للمجلس أن يبرهن على قدرته على تيسير تحقيق التقدم، وذلك بالتجاوب على نحو أفضل مع استنتاجات وتوصيات الفريق العامل وبتسخير سلطته الكبيرة لضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال في الصراعات المسلحة.

إن نيجيريا، بوصفها بلدا مساهما بقوات، تؤيد فكرة تضمين ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء

السلام أحكاما محددة تتعلق بحماية الأطفال. كما نؤيد جهود إدارة عمليات حفظ السلام الرامية إلى تطوير وتنفيذ برامج ومواد تدريبية ملائمة موجهة لجميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. كما ينبغي دعم دمج هذه الاستراتيجية الناجحة في عمل إدارة الشؤون السياسية في بعثاتها السياسية. إننا نؤمن بأن هذا ليس من شأنه فحسب إعداد البعثات السياسية بشكل أفضل للتصدي للمسائل الخاصة بالأطفال على وجه التحديد، والتي لا يمكن تفاديها في حالات الصراعات وما بعد الصراعات،بل أيضا المساعدة على إرساء أفضل الممارسات التي ينبغي للمجتمع الدولي الاقتداء بها.

إننا نرحب باقتراح الأمين العام بجعل الدعم المقدم في سبيل حفظ السلام إلى القوات الوطنية التي قد ترتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان مشروطا بامتثالها للقانون الدولي. ونأمل أن يدفع ذلك بالتدابير الرامية إلى حماية الأطفال إلى الدمج في خطط واستراتيجيات حفظ السلام المتوسطة والطويلة الأجل.

وينبغي للمجلس أن يواصل بعث إنذار قوي وواضح لمرتكبي الانتهاكات في حق الأطفال في الصراعات المسلحة بأنهم لن يفلتوا من العقاب.

وفي الختام، فإننا نؤيد مشروع البيان الرئاسي المزمع إصداره في نهاية هذه المناقشة.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود، سيدتي الرئيسة، أن أضم صوتي إلى المتحدثين السابقين في التعبير عن الشكر لكم لتنظيمكم هذه المناقشة الهامة. لقد لعبت المكسيك دورا قياديا بارزا في هذه المسألة في مجلس الأمن كما يدل على ذلك وجودكم هنا اليوم. إننا نقدِّر ذلك كثيرا. كما أشكر هيلدا فرافيورد يوهنسون وأتول كهاري على بيانيهما، وأود كذلك أن أشكر بشكل خاص مانجو غورونغ على شهادتها القوية والمؤثرة. وأشيد بالسيدة راديكا كوماراسوامي على ما تبذله من جهود. إن الفضل في كثير من التقدم الذي أحرزناه خلال العام الماضي فيما يتعلق بحماية الأطفال يعود إلى التزامها وقيادتها.

نعم، كان هناك تقدم. ذلك أن أكثر من ٣٥٠ طفلا في بوروندي ما كانوا سيعودون إلى أسرهم لولا العمل الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأمين العام والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال في النزاعات المسلحة. إن ذلك النجاح يسلط الضوء على التغيير الذي يمكن أن نحققه جماعيا. ولكن حينما تتواصل الانتهاكات المنهجية والمستمرة، يجب أن نبذل كل جهد ممكن لوضع حد لتلك الانتهاكات بسرعة. وأود أن أركز على ثلاث نقاط.

أولا، تعتقد المملكة المتحدة اعتقادا راسخا أن التأثير الأكبر على حياة الأطفال في الصراع المسلح يمكن أن يحققه تنفيذ خطط العمل القطرية. ونحن نرحب بخطط العمل الجديدة في السودان والفلبين وسري لانكا، وكذلك بأفرقة العمل القطرية الجديدة للرصد والإبلاغ، ولا سيما في أفغانستان. وفي السودان، ستعمل المملكة المتحدة مع الآخرين لتنفيذ إصلاح القطاع الأمني في جنوب السودان، من أجل مساعدة جيش التحرير الشعبي للسودان على التطور كهيئة مسؤولة ومنضبطة وعاملة من خلال احترام حقوق الإنسان. وفي سري لانكا، أسعدنا أن نرى تسريح جميع الأطفال الجنود المسجلين. وتدعم المملكة المتحدة العمل الحيوي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل إنهاء تجنيد الأطفال في سري لانكا وتيسير تسريح وإعادة إدماج الأطفال الجنود السابقين.

وقد أسهمت، كذلك، المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني إسهاما كبيرا في جمع المعلومات عن

الأطفال في الصراع المسلح. إننا نحث جميع الأطراف التي وقّعت خطط عمل وطنية على احترام التزاماتها ومضاعفة جهودها. وأما من لم توقع عليها بعد، فيجب أن تعمل مع الممثل الخاص للأمين العام وأن تلتزم بإنهاء الانتهاكات ضد الأطفال.

ثانيا، مثلما نوّه مجلس الأمن في القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، فإن الأطفال لا يتعرضون للتجنيد فحسب، بل أيضا للقتل والتشويه والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. ويرد في تقرير الأمين العام (S/2010/181) تحليل قيّم لتلك الانتهاكات البشعة. وينبغي مواصلة تعزيز إجراءات الإبلاغ والمتابعة. ويساورنا القلق، على نحو خاص، حيال الهجمات على قطاع التعليم المشار إليها في التقرير. وينبغي لفرق العمل القطرية أن تعزز عملية الرصد والإبلاغ بخاصة في هذا المجال. فالأطفال يجب أن يتعلموا ويجب أن يكون المدرسون قادرين على التعليم بدون خوف من تهديد الاغتصاب أو العنف الجنسي.

ثالثا، يجب أن نستفيد بشكل أفضل من التقارير التي نتلقاها هنا في المجلس. وينبغي للفريق العامل التابع لمجلس الأمن أن يضع استنتاجات قوية وفي الوقت المناسب، وأن يضع المخالفين أمام مسؤولياتهم.

وجلي أنه على الرغم من التقدم المحرز، فإن هناك تحديات عديدة ما زالت قائمة. وكما نعلم، فإن العديد من الأطفال لا تزال حياتهم في خطر يوميا بسبب الصراعات. ففي بورما، ما فتئ الصراع يعرض الأطفال إلى أخطار جسيمة. إننا نحث جميع الأطراف على أن تمنح إمكانية الوصول الكامل لفرقة العمل التابعة للأمم المتحدة ولمنظمة العمل الدولية. ومع أننا نرحب بقيام حكومة بورما بتشكيل لجنة لمنع التجنيد العسكري للأطفال دون السن القانونية، فإن المزيد من الجهود ما زالت ضرورية لكفالة توعية الضباط والمجتمعات المحلية إزاء قانون تجنيد الأطفال وإجراء التحقيق في الشكاوى والحالات ذات الصلة.

إن المملكة المتحدة ما فتئت تلتزم بالتصدي لمسألة الأطفال والصراع المسلح. وسوف نواصل العمل مع شركائنا في المجتمع الدولي لتهيئة بيئة أكثر أمانا للأطفال في كل أنحاء العالم. ومشروع البيان الرئاسي المعروض اليوم يوفر لنا أساسا صالحا للقيام بذلك، ونحن ندعم هذا المشروع بقوة.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم. كما أود أن أشكر السيدة رادهيكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والصراع المسلح، والسيدة هيلدا فرافيورد يوهنسون، نائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والسيد أتول كهاري، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، والسيدة مانجو غورونغ، الفتاة من نيبال، على إحاطاتهم الإعلامية.

تولي الصين أهمية لمسألة الأطفال والصراع المسلح. إننا ندين ونرفض تجنيد واستخدام الأطفال الجنود والانتهاكات الأخرى لحقوق الأطفال في الصراع المسلح. ونحن ندعم جهود الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، لتعزيز حماية الأطفال في الصراع المسلح. وفي ذلك الصدد، أود التأكيد على النقاط التالية.

أولا، بغية كفالة حماية الأطفال في الصراع المسلح، من الضروري أن نبدأ من المصدر وأن نتبع نهجا شاملا. ومجلس الأمن يتحمل المسؤولية الجسيمة عن صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي له أن يولي أهمية أكبر لمنع وكبح وإزالة الصراعات المسلحة من أجل الحيلولة دون تكرار المآسي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لإزالة الفقر وتحقيق التعليم الشامل للجميع والنهوض بالتنمية

المستدامة، بغية تهيئة البيئة الاجتماعية والاقتصادية المؤاتية للنمو الصحي للأطفال. هذا هو السبيل الأمثل لحماية الأطفال.

ثانيا، لدى النظر في مسألة الأطفال والصراع المسلح، من الضروري أن نراعي الظروف المحلية وأن نعمل وفقا لها. إن طبيعة حالات الصراع متباينة، وينطبق ذلك على الحالات المدرجة وغير المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، يلزم دائما إيلاء أهمية لحماية الأطفال. ولكن ينبغي أن يكون هناك تباين في النهج الفعلي المتبع. وينبغي ألا نتجاهل الاختلافات القائمة أو أن نطبق نهجا وحيدا في جميع الحالات. إن الصين لا تؤيد الاستعمال المتكرر للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن أو التهديد باستعمالها. ومن الضروري بشكل خاص توخي الحذر حينما يتعلق الأمر بالأطفال والصراع المسلح.

ثالثا، عند معالجة مسألة الأطفال والصراع المسلح، من الضرورة الاستفادة الكاملة من دور حكومات البلدان المعنية. إن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنص على أن المسؤولية الرئيسية عن حماية الأطفال في أي بلد تقع على عاتق حكومات تلك البلدان. وينبغي لمجلس الأمن والفريق العامل التابع له أن يكونا على اتصال أوثق بالبلدان المعنية، وأن يقرا ويدعما التدابير الإيجابية المتبعة، وأن يواصلا تعزيز الثقة المتبادلة باستمرار، وأن يتجنبا تسييس مسائل الأطفال. ومن الضروري لدى جمع المعلومات وتنفيذ العمل الميداني التعاون مع حكومات البلدان المعنية من أجل تعزيز الكفاءة وتوليد التآزر.

إن جهود مجلس الأمن وحدها لا تكفي لتغيير أوضاع الأطفال والصراع المسلح وإعطائهم مستقبلا أفضل. إننا نشجع هيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والبنك الدولي، والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى على تعزيز التنسيق والتعاون فيما بينها، واعتماد استراتيجيات متكاملة، وعلى الاستفادة من نقاط قوتها الخاصة والعمل معا لمساعدة البلدان التي تعاني من الصراع على تعزيز قدراتها على حماية الأطفال. وستواصل الصين العمل بالتعاون مع سائر المجتمع الدولي والإسهام الواجب لحماية الأطفال.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أعرب عن الترحيب الحار بكم، سيدتي الرئيسة، وأن أشكركم على توليكم شخصيا رئاسة هذه المناقشة الهامة. ومن دواعي السعادة الكبيرة أن نناقش مسألة الأطفال والصراع المسلح تحت رئاستكم. وأود أن أتوجه بتحية خاصة إلى حكومة المكسيك وبعثتها هنا على القيادة المقتدرة جداً للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراع المسلح، وكذلك إلى كندا على رئاستها لفريق أصدقاء الأطفال والصراع المسلح في الأمم المتحدة. كما أود أن أعرب عن امتناني للسيدة كوماراسوامي، والسيدة جونسون، والسيد كهاري على إحاطاتهم الإعلامية. وفي المقام الأول، لقد ألهمتنا السيدة مانجو غورونغ جميعا بشجاعتها وإيمانها القوي بمستقبل أفضل.

إن هيكل الأمم المتحدة المعني بالأطفال والصراع المسلح – بما في ذلك نظام الرصد والإبلاغ وخطط العمل والفريق العامل – قد جرى تأسيسه منذ خمس سنوات تقريبا. وخلال تلك السنوات أحرز تقدم ثابت في تخفيض عدد الأطفال الجنود في العالم. وقد رفعت أسماء بعض أطراف الصراع من مرفقي تقارير الأمين العام، مثل بوروندي فيما يتعلق بالتقرير الأخير (S/2010/181). وهناك أطراف في السودان ونيبال والفلبين، وقّعت مؤخرا على خطط عمل. ومن التحركات الطيبة أيضا أن ستة بلدان من وسط أفريقيا اعتمدت إعلان نجامينا في الأسبوع الماضي والتزمت باتخاذ تدابير لحماية الأطفال وفقا للمعايير العالمية.

بيد أن بعض أطراف الصراعات الجديدة أدرجت، في غضون ذلك، في القائمة. وتقرير الأمين العام الأخير يتضمن قائمة تشمل ٥٥ طرفا في الصراعات في ١٣ بلداً. ومن الواضح أنه لا يزال هناك تحدي رئيسي أمام القضاء على آفة المعاملة غير الإنسانية للأطفال الواقعين في شَرَك الصراع المسلح.

واليوم أود أن أتناول ثلاث مسائل. المسألة الأولى هي مساءلة، الممعنين في ارتكاب هذه الانتهاكات. وينتاب اليابان قلق خاص إزاء ١٦ طرفا في الصراع أُدرجت في القائمة خلال السنوات الخمس المنصرمة. وبغية كفالة مساءلة هؤلاء، الممعنين في ارتكابها، وافق مجلس الأمن في القرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤) على النظر في إمكانية فرض تدابير هادفة ضد تلك الجماعات. ولكن الممارسة ليست بالضرورة متسقة أو سوية.

وبغية مساءلة الممعنين في ارتكاب هذه الانتهاكات، ينبغي لمجلس الأمن أن يشمل في قراراته بشأن لجان الجزاءات أحكاما تتعلق بأطراف الصراع التي ترتكب انتهاكات خطيرة ضد الأطفال. وينبغي للفريق العامل أن يتبادل المعلومات وأن ينسق عن كثب مع لجان الجزاءات في عملها. والإحاطة الإعلامية غير الرسمية التي قدمتها قبل بضعة أيام السيدة كوماراسوامي إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية مفيدة مثل الإحاطات الإعلامية التي يمكن أن تقدمها في المستقبل. ونحن نشجع تشجيعا كبيرا لجان جزاءات أخرى على توجيه الدعوة إليها وعلى النظر في إحاطات إعلامية مماثلة.

والمسألة الثانية هي الاغتصاب وغيره من العنف الجنسي. نرحب بأن تقرير الأمين العام لهذه السنة أدرج لأول مرة وفقا للقرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) الأطراف المسؤولة عن الاغتصاب وغيره من العنف الجنسي. وإشارة التقرير إلى حدوث تراجع نسبي للعنف الجنسي ضد الأطفال لا تعكس الواقع على الأرض أو ممارسة الأطراف. ونعتقد أنها تعكس الصعوبة في جمع المعلومات عن العنف الجنسي والتحقق منه في حالات الصراع. لا غنى عن البيانات الحسنة التوقيت والمعول عليها لاتخاذ الإجراء المناسب. واليابان ممتنة على نحو خاص لجهود منظمة الأمم المتحدة للطفولة وأفراد عمليات حفظ السلام في الميدان في جمع المعلومات والبيانات عن العنف الجنسي. ونحن نشجع السيدة كوماراسوامي على التنسيق الوثيق مع الممثلة الخاصة بشأن العنف الجنسي في الصراع لرصد العنف الجنسي ضد الأطفال والإبلاغ عنه.

والمسألة الثالثة هي مسألة الهجمات على قطاع التعليم. تعتقد اليابان أن التعليم هو أهم وسائل تعزيز الإمكانات البشرية. وتحقيق التعليم الابتدائي العام هو أحد الأركان الأساسية للأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك يتعين علينا أن نعرب عن الإدانة القوية للهجمات الواسعة النطاق على المدارس، وهي الهجمات التي ارتكبتها عدة مجموعات وقوات مسلحة، كما أُبلغ عنه في تقرير الأمين العام. ويشير تقرير جديد صادر عن اليونسكو، ”التعليم يتعرض للهجوم، ٢٠١٠“، إلى أن عدد الهجمات على المدارس والطلاب والمعلمين يزداد في حالات الصراع، وأن هذه الهجمات على التعليم تبدو أكثر بكثير شدة وانتظاما مما اعتُقد سابقا. واستهداف الطالبات في بيئات محددة مصدر قلق خاص.

إننا ندعو جميع الأطراف في الصراع إلى وقف الهجمات على المدارس وغيرها من المرافق التعليمية ومنعها، وعلى المعلمين والطلاب، وخصوصا الفتيات، وإلى الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي. ونأمل أن يشمل تقرير الأمين العام المقبل معلومات وتحليلات كاملة عن تلك الهجمات التي تخلف آثاراً قاسية طويلة الأمد على الأطفال والتنمية الوطنية السليمة.

وفي حالات الصراع، فإن الأطفال هم الأكثر ضعفا. واليابان تؤيد تأييدا قويا مفهوم الأمن البشري. ويسرني أن اليابان والمكسيك، بصفتهما متشاركتين في رئاسة شبكة أصدقاء الأمن البشري – الآخذة في النمو – تعززان على نحو مشترك تعميم مراعاة هذا المفهوم في أعمال الأمم المتحدة. وهذا النهج المتمحور حول البشر والمتعدد القطاعات، الذي يركّز ليس على مجرد الحماية وإنما على التمكين على مستويي الفرد والمجتمع المحلي، هام على نحو خاص عند النظر في الأطفال والصراع المسلح.

وما فتئت اليابان تقدم الدعم، عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، إلى مشاريع تتناول مسألة الأطفال والصراع المسلح بطريقة شاملة ومتعددة القطاعات في بلدان كثيرة، منها تيمور – ليشتي ونيبال والفلبين وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. ولا تزال اليابان ملتزمة بتعزيز حماية وتمكين الأطفال المتضررين على أرض الواقع.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد نورماندين (كندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أود أولا أن أشكركم ووفد المكسيك على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أشكر جميع المتكلمين في هذا الصباح. وأشكر، على نحو خاص، السيدة مانجو غورونغ على بيانها المؤثر والقاطع الذي يذكّرنا بمكانة وأهمية عملنا.

أولا، دعوني أقول بضع كلمات باسم مجموعة أصدقاء الأطفال والصراع المسلح، وهي شبكة غير رسمية تضم ٣٥ دولة عضوا مهتمة، برئاسة كندا. إن مجموعة الأصدقاء يسعدها التزام مجلس الأمن بتعزيز مساءلة المعنين بارتكاب الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال، وهي تشجع الإجراء الحاسم ضد أولئك المرتكبين. إننا نرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام بشأن الأطفال والصراع المسلح أمام لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية كخطوة إيجابية في هذا الاتجاه، وبما يتفق مع قراري مجلس الأمن ١٦٩٨ (٢٠٠٦) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩). ومجموعة الأصدقاء تشيد أيضا بلجنة الجزاءات المعنية بجمهورية الكونغو الديمقراطية على عملها الرائد وتؤيد تأييدا كاملا تسمية أفراد للتدابير المستهدفة، كما ينص عليه القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨).

وتتطلع مجموعة الأصدقاء إلى مواصلة ذلك التعاون المثمر بين لجان الجزاءات، والفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام بشأن الأطفال والصراع المسلح، وهي على استعداد للعمل من أجل تحقيق قدر أكبر من الحماية للأطفال في حالات الصراع.

ويسر مجموعة الأصدقاء أيضا العمل الذي اضطلع به مجلس الأمن في التعزيز على نحو تدريجي لإطار الحماية للأطفال المتضررين بالصراع المسلح. بيد أن الفريق العامل التابع لمجلس الأمن بشأن الأطفال والصراع المسلح هو حاليا الهيئة الفرعية الوحيدة التابعة لمجلس الأمن التي لا تتلقى الدعم الإداري. وبغية مواصلة الزخم الناشئ مؤخرا وكفالة الانتباه اليومي إلى جدول أعمال الأطفال والصراع المسلح، سيحتاج الفريق العامل إلى الدعم المستمر. ولذلك تدعو مجموعة الأصدقاء إلى تقديم الدعم الإداري الفوري كما هو مطلوب في القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩).

وأخيرا، تهنئ مجموعة الأصدقاء الممثلة الخاصة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وأيضا الممثلة الخاصة للأمين العام بشأن العنف ضد الأطفال، على إطلاق الحملة من أجل

التصديق العالمي على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل.

(تكلم بالفرنسية)

وإذ أتكلم الآن بصفتي الوطنية، أود أن أرحب رسميا، باسم كندا، بالتقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح (S/2010/181). هذه المناقشة فرصة للفت انتباه مجلس الأمن مرة أخرى إلى قسوة أعمال العنف المستمرة للعنف ضد الأطفال، ولتقديم توصيات في نفس الوقت بالتنفيذ الكامل للقرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩).

إن اتخاذ ذلك القرار في آب/أغسطس الماضي أدى إلى تحسينات جديدة في جدول أعمال الأطفال والصراع المسلح، وأهمها إبراز الأعمال المتعلقة بالاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي ضد الأطفال، وقتل وتشويه الأطفال. ويسر كندا على نحو خاص فضح مرتكبي العنف الجنسي ضد الأطفال في التقرير السنوي للأمين العام. ونظرا للتخفيض الميداني في عدد الأطفال المستخدَمين في الأعمال العدائية، وهو التخفيض الناتج عن الرصد والإبلاغ الدؤوبين في السنوات القليلة الماضية، تعتقد كندا اعتقادا راسخا أن الرصد القوي وفضح مرتكبي الاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي سينجم عنهما تراجع كبير في عدد تلك الحوادث. وبتوسيع ولاية آلية الرصد والإبلاغ لتشمل هذين العاملين المستحثين الجديدين، فإن الدعم القوي من المجتمع الدولي مطلوب على بضع جبهات.

أولا تتطلب آلية الدعم المالي الإضافي من الجهات المانحة بغية حصولها على الموارد الوافية بغرض إنجاز ولايتها. ثانيا، إن المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني المحلي شريكان رئيسيان، ولذلك ينبغي تقديم الدعم لهما.

ثالثا، كما يذكر تقرير الأمين العام، تتطلب الآلية الدعم السياسي والتعاون من الحكومات الوطنية للبلدان المعنية، التي ينبغي بصورة خاصة أن تسمح بالوصول إلى الجهات الفاعلة من غير الدول. وتؤيد كندا بقوة الصلة بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة من غير الدول، وذلك لضمان إجراء حوار هام مع الأخيرة واعتماد خطة عمل للقضاء على الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

وترحب كندا أيضا بالدعوة الواردة في القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) إلى إدماج عنصر المساءلة في جدول أعمال الفريق العامل. وينبغي أن تفرض الجزاءات بصورة أكثر منهجية كي تتم مساءلة المعنين في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وكما أوصى الأمين العام، تحث كندا مجلس الأمن على اتخاذ المزيد من الإجراءات الصارمة ضد المعنين في الانتهاكات الذين أدرجوا في التقرير السنوي لخمس سنوات على الأقل بسبب ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال.

وأخيرا، فإن الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، السيدة كوماراسوامي، تستحق إشادة خاصة على المعلومات الغنية التي قدمها مكتبها وعلى الجهود العديدة التي بذلها بالنيابة عن الأطفال. فهي مؤيد لا يكلّ لمتطلبات الحماية للأطفال، والقيام بإرسال بعثات ميدانية لا تحصى. والتجارب والدروس الجماعية التي استفادها مكتب السيدة كومارسوامي، والفريق العامل التابع لمجلس الأمن، وآلية الرصد والإبلاغ، لا تقدر بثمن. ويجب تشاطرها، لا سيما وأنه تجري عمليات مماثلة بشأن مسائل حماية المدنيين.

وفي الختام، ستستمر كندا في القيام بدور رئيسي والمساعدة على الإسهام في تحقيق نتائج ملموسة في كل من الأمم المتحدة وعلى أرض الواقع في البلدان المعنية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): ما زال هناك عدد من المتكلمين المدرجة أسماؤهم في قائمتي. لذلك أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، أن أعلق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥